



العدالة الانتقاليّة في تونس من منظور النساء الضحايا

صورة الغلاف

تونسيّون يلوّحون بالأعلام الوطنيّة ويهتفون بشعارات في خلال التجمّع احتفالاً بالذكرى الخامسة لثورة عام 2011. التاريخ: 14 كانون الثاني/يناير 2016. جادة الحبيب بورقيبة في تونس. حقوق الصورة محفوظة لفتحي بلعيد/ وكالة الأنباء الفرنسيّة عبر Getty Images

إخلاء المسؤولية

إن محتوى هذا المنشور وأي آراء يتم التعبير عنها فيه لا تعكس بالضرورة رأي وزارة الشؤون الخارجية الهولندية التي تدعم المشروع.

هذا التقرير من تصميم

Wezank

فريق البحث

ماهر حنين، باحث في علم الاجتماع
د. سليمة قبايلي، باحثة في علم الاجتماع

مراجعة: دارين المظمطي، منال صروف وكريستالا ياخنتو

شكر خاص للدكتور محمد آزر الزواري على اقتراحاته التحريرية

عن التقرير

منظمة إمبونيوتي ووتش



منظمة إمبونيوتي ووتش هي منظمة لا تبغي الربح تُعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان وتعمل في سبيل مكافحة الإفلات من العقاب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لا سيما في البلدان الخارجة من الماضي العنيف. تحلل المنظمة وتدافع وتبني شراكات لمساعدة المجتمعات المحليّة على المطالبة بالمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والظلم الممنهج. وتحرص في إطار عملها على تطبيق نهج تشاركيّ ينطلق من القاعدة ويختص بالسياق، وتُعنى بدعم الضحايا والناجين لممارسة حقوقهم. عمل المنظمة ذات طبيعة قانونية واجتماعية وسياسية. بدأت المنظمة عملها في عام 2004، استجابةً لدعوات جماعات الدفاع عن حقوق الإنسان في غواتيمالا والتي ترغب في الحصول على دعم أفضل في كفاحها من أجل الحصول على تعويض في أعقاب النزاع المسلح الداخلي الذي امتد بين عامي 1960-1996. في عام 2008، تم تسجيلها في هولندا كمؤسسة مستقلة. وهي تعمل اليوم في عددٍ كبيرٍ من البلدان ولها مكاتب في بروندي وغواتيمالا وهولندا.

www.impunitywatch.org
info@impunitywatch.org

يُعَدُّ هذا التقرير القطري جزءاً من مشروع بحثي مقارن أوسع يجري على مدار عدة سنوات بعنوان "تعزيز الوصول إلى العدالة من خلال مشاركة الضحايا: تسليط الضوء على المسارات غير الرسمية"، تنفذه منظمة إمبوني تي ووتش وفريقٌ بحثية من ستة بلدان بتمويل من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية: إندونيسيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكولومبيا، وسوريا، وتونس، وغواتيمالا.

وقد أجرينا مقابلات مع ناجين وضحايا من هذه البلدان الستة لإنشاء نموذج بحثي تشاركي يقوده الناجون. كما أجرينا بحثاً نوعياً معمقاً حول ديناميات مشاركة الناجين والضحايا في المساحات غير الرسمية قبل وأثناء وفي غياب عمليات العدالة الانتقالية.

وبينما يركز البحث على مشاركة الناجين والضحايا بعد عنف سياسي مستمر، فإنه يبدأ من الموقف القائل بأنّ النشاط في مواجهة الظلم يحدث على طول طيفٍ غالباً ما يبدأ قبل عدة سنوات من انتهاء العنف. ويرى أنّ مجال تحقيق العدالة بأكمله يمكن أن يتعلم الكثير من مشاركة الناجين والضحايا في هذا النشاط. ويجب أن يوجه ما أستفيد منه مبادرات العدالة الأكثر ارتباطاً بالتغيير الهادف على النحو الذي يتصوّره الناجون والمجتمعات المتضررة. يجمع البحث، ويحلل ويفسّر، آراءً النشاطاء من الناجين والضحايا، وتوقعاتهم وتجاربهم ودوافعهم، من أجل تعزيز قدرتهم على السعي لتحقيق العدالة والتحول المجتمعي.

وستُستخدم نتائج هذا البحث، والتوصيات الرئيسة فيه، في توجيه صانعي السياسات والمهنيين لدعم أفضل للتضمين الهادف والدور القيادي للناجين والضحايا في عمليات العدالة الانتقالية، وللمساعدة في التفكير على نطاق أوسع في منع الصراع مستقبلاً.

شكر وتقدير

هذا التقرير هو ثمرة جهود بذلها العديد من الأطراف من افراد ومجموعات. إذ تنوّه منظمة إمبوني تي ووتش بالمساهمة القيّمة لكلّ من السيدة ليلي البجاوي، والسيدة خيرة المؤدب، وكل من جمعية الكرامة: صوت الضحايا، جمعية إنصاف، وجمعية تونسيات وكل من ساهم في الدراسة من ضحايا وباحثين.

المحتويات

7	قائمة الاختصارات
9	الملخص التنفيذي
14	1. السياق
14	تاريخ مسار العدالة الانتقالية في تونس
15	آليات التحقيق والكشف عن الحقيقة
16	الآليات المؤسسية وإحداث وزارة حقوق الإنسان
18	إضفاء الطابع المؤسسي على المقاربة القائمة على أساس النوع الاجتماعي
23	2. من وضع الضحية إلى التحدث علناً: التحديات التي تواجه المنظمات النسائية
32	المرأة، الضحية المباشرة لانتهاكات حقوق الإنسان
27	النساء والضحايا غير المباشرين لانتهاكات حقوق الإنسان
35	3. إدماج المرأة واستبعادها من مسار العدالة الانتقالية
35	دور المجتمع المدني ومساهمته
39	دور هيئة الحقيقة والكرامة في تعزيز مشاركة المرأة في العدالة الانتقالية
41	العدالة الانتقالية موضع جدل
46	4. كشف الحقيقة، حفظ الذاكرة والمصالحة
46	الحق في الحقيقة وحفظ الذاكرة
50	الاعتذار، الاعتراف والمصالحة الممكنة
54	5. خاتمة
56	6. قائمة المراجع
60	7. مقابلات

قائمة الاختصارات

AFTURD: Association des Femmes
Tunisiennes pour la Recherche sur le
Développement

جمعية النساء التونسيات للبحث
والتطوير

ANC: Assemblée nationale constituante

المجلس التأسيسي

ATFD: Association tunisienne des femmes
démocrates

الجمعية التونسية للنساء
الديمقراطيات

CALAM: Coexistence with Alternative
Language And Action Movement

كلام

CPR: Congrès pour la République

المؤتمر من أجل الجمهورية

HCDH: Haut-Commissariat des Nations
unies aux droits de l'Homme

مفوضية الأمم المتحدة السامية
لحقوق الإنسان

HIROR: Haute instance pour la réalisation
des objectifs de la révolution

الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة

ICTJ: Centre international pour la justice
transitionnelle

المركز الدولي للعدالة الانتقالية

IER: Instance Équité et Réconciliation du
Maroc

هيئة الإنصاف والمصالحة

ISIE: Instance supérieure indépendante
pour les élections

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

IVD: Instance dignité et vérité

هيئة الحقيقة والكرامة

LTDH: Ligue Tunisienne des droits de
l'Homme

هيئة حقوق الإنسان

MTI: Mouvement à tendance islamique

حركة الاتجاه الإسلامي

ONG: Organisation non-gouvernementale

منظمة غير حكومية

ONU: Organisation des Nations unies

منظمة الأمم المتحدة

PNUD: Programme des Nations unies pour le développement

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

RCD: Rassemblement constitutionnel démocratique

التجمع الدستوري الديمقراطي

RTJT: Réseau national de la justice transitionnelle

الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية

UGTE: Union Générale Tunisienne des Étudiants

الاتحاد العام التونسي للطلبة

UGTT: Union générale tunisienne du travail

الاتحاد العام التونسي للشغل

الملخص التنفيذي

منذ سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي سنة 2011، انخرط التونسيون في مسار كان فيه المطلب الأساسي "الحفاظ على مكاسب الثورة". وعقب مجموعة من الحركات الاحتجاجية الشعبية، جرى اعتماد آليات مؤقتة تهدف إلى تحقيق مطالب الشعب. فعلى المستوى المؤسسي، أنشئت لجتان: أولها اللجنة الوطنية للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة منذ 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 وحتى نهاية ولايتها في أيار/ مايو 2012، ولجنة وطنية للتحقيق في الفساد واختلاس الأموال العامة. كما أحدثت الحكومة التونسية وزارة لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية لإدارة العمليات اللوجستية في إطار مسار العدالة الانتقالية، والتي بدورها أنشأت لجنة فنية لتنظيم الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية. وقد أقر البرلمان قانوناً للعدالة الانتقالية ينص على إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة، وهي هيئة رسمية لتقصي الحقائق، تتمتع بولاية مدتها أربع سنوات لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والتقصي فيها وتوثيقها، وإنشاء سجل موحد للضحايا. وطوال هذه العملية الطويلة، عمل الناشطون جاهدون جنباً إلى جنب مع العديد من مبادرات المجتمع المدني لتعزيز آليات جبر الضرر وإرساء العدالة.

منذ الوهلة الأولى كانت جميع آليات العدالة الانتقالية على اختلافها تعمل على دمج منهج يُراعي البعد القائم على أساس الجنس وأولت اهتماماً أساسياً لإدماج المرأة على مستوى المؤسسات (اللجان، على وجه الخصوص) وعلى مستوى تمثيل الضحايا. في هذا التقرير، نُلقي نظرة على أحد هذه النماذج: دور وصلاحيات لجنة المرأة في هيئة الحقيقة والكرامة، التي اضطلعت بدورٍ جوهريٍّ في تشجيع المرأة على عرض قضيتها. وقد كشفت شهادات الضحايا عن وعيٍ جماعيٍّ قويٍّ ومطلبٍ مشتركٍ بالاعتراف بطبيعة القمع القائمة على أساس الجنس.

يُعالج هذا التقرير كيف أن بناء خطابٍ جماعيٍّ، يربط المعاناة بالعنف المنهجي، يسمح للضحايا والناجين/الناجيات بالمطالبة بتشمين تجاربهم (تجاربهنّ) من الناحيتين السياسية والاجتماعية مع تسليط الضوء على دور الرابطات النسائية المركزي في هذا الصدد.

ويتجه اهتمامنا نحو الانتهاكات المرتكبة ضد المرأة، والتي لا تقتصر على العنف السياسي القائم على نوع الجنس. ونركّز على العلاقة بين العنف السياسي والحياة العادية، وخاصة بالنسبة للنساء وتجربتهن في المقاومة الجماعية للدولة القمعية. ونسلط الضوء على دور المرأة التي تجمعها صلة قرابة بالرجل الذي كان ضحية من ضحايا التعذيب أو السجن أو القتل، والتي تشكّل بدورها "ضحية غير مباشرة" وقد عانت نتيجة الوضع الذي يعيشه قريبها. ولم يكن العديد من النساء المشاركات يعتبر نفسه ضحية. وبنقاش التقرير الأثر الاقتصادي لسجن الضحايا الذكور على أقاربهم من الإناث. ويبيّن كذلك أن العديد من النساء حرمن من العمل والتعليم بسبب سجن أقاربهنّ الذكور.

مهّدت الثورة التونسيّة التي شرّعت فضاء المواطنة على مصراعيه، الطريق أمام المرأة المناضلة. وفي هذا السياق، نستكشف على وجه التحديد أدوار المجتمع المدني وهيئة الحقيقة والكرامة في الوساطة، من حيث التيسير والهيكلية والتشجيع على التعبير.

يتناول الجزء الأخير من التقرير جانبين رئيسيين من جوانب العدالة الانتقاليّة: أولاً، الحق في معرفة الحقيقة وواجب إحياء الذكرى؛ وثانياً، العفو والمصالحة. ويُعالج التكافل بين العدالة والمصالحة والاعتراف. فضمن عدم تكرار الانتهاكات يستوجب حضور الجناة ومشاركتهم الفعالة، بوصفهم أطرافاً فاعلين وشهوداً على النظام الاستبدادي على حد سواء.

لأغراض هذه الدراسة، أجرينا مقابلاتٍ مع نساء ضحايا من خلفيّاتٍ وطبقاتٍ اجتماعيّةٍ ومناطقٍ وأجيالٍ مختلفة. وكان بعضهنّ عضواً في جماعاتٍ أو جمعياتٍ، في حين لم يشارك آخرون في النشاط النضالي. قابلنا أعضاء من المجتمع المدني (صحفيين وناشطين وباحثين)، بالإضافة إلى امرأتين شغلنا منصب مفوض داخل هيئة الحقيقة والكرامة.

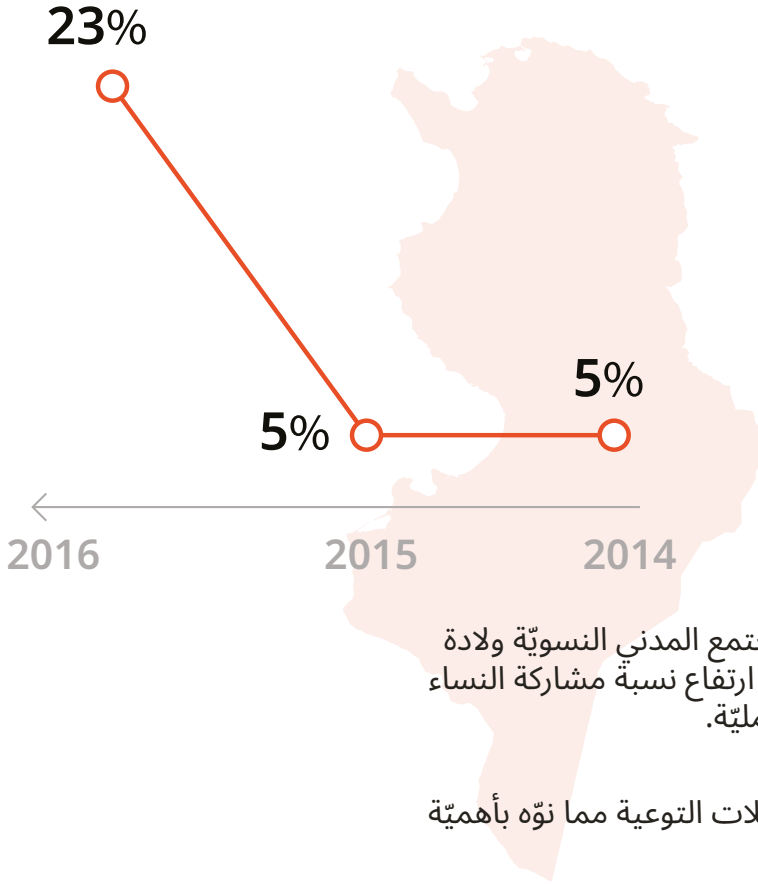
تطور معدلات مشاركة المرأة

شهادات النساء الضحايا
أمام هيئة الحقيقة والكرامة

ارتفاع معدلات
مشاركة المرأة في
هيئة الحقيقة والكرامة

من 5% إلى 23%.

كيف؟



سهّل العمل الذي قامت به منظمات المجتمع المدني النسويّة ولادة عمليّة مفتوحة ومتاحة للمرأة مما أدّى إلى ارتفاع نسبة مشاركة النساء الضحايا واللواتي أدمجت تجاربهنّ في العمليّة.

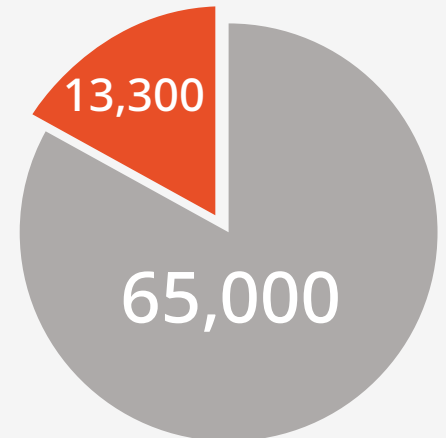


التزمت منظمات المجتمع المدني في حملات التوعية مما نوّه بأهميّة عمليّة العدالة الانتقاليّة ومشاركة المرأة.

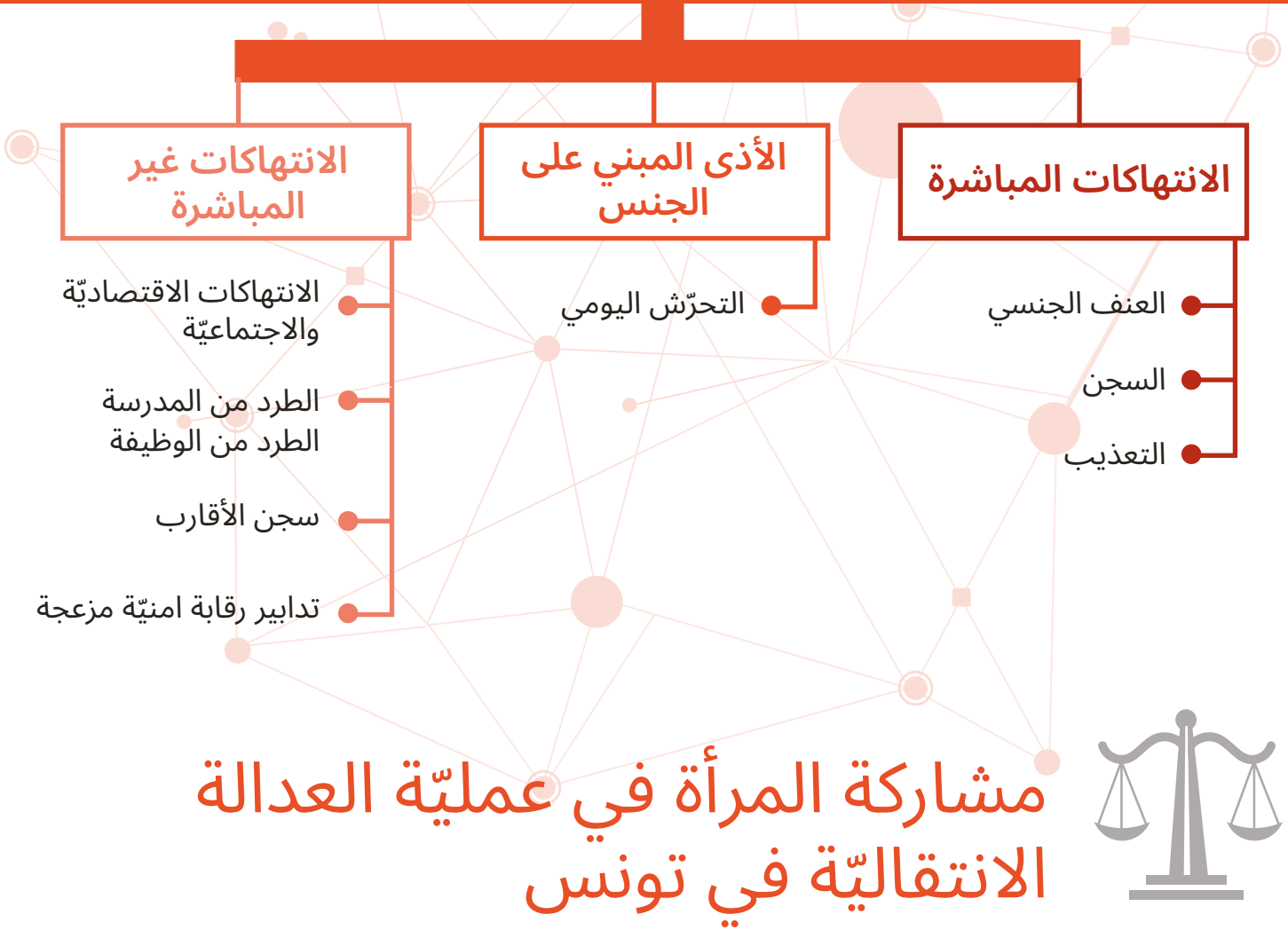


عدد الملفات المحالة أمام
هيئة الحقيقة والكرامة

مجددًا اضطلعت منظمات
المجتمع المدني النسويّة بدور
أساسي في الربط بين الضحيّة
وهيئة الحقيقة والكرامة.



الاعتراف بصفة الضحية على نطاقٍ أوسع



شاركت المرأة على جميع المستويات والتزمت بصورة فاعلة بما يلي:

- أدوار القيادة
- العلاقة بمنظمات المجتمع المدني
- تشجيع المرأة الضحية على تقديم شهادتها

سمّح ذلك بفهم معاناة المرأة التونسية في ظلّ الأنظمة السابقة.

1

السياق

تاريخ مسار العدالة الانتقالية في تونس

تزامن هروب بن علي مع تعبئة شعبية قوية وإنشاء مؤسسات مؤقتة تهدف في معظمها إلى بلورة المطالب التي نودي بها في خلال فترة الاحتجاجات الشعبية، وهي خطوات تعرف باسم "الحفاظ على مكاسب الثورة".

بتاريخ 27 كانون الثاني/يناير 2011، تم إنشاء لجنة الدفاع عن الثورة تضم أكثر من عشرين منظمة، بما في ذلك الاتحاد العام التونسي للشغل، وعمادة المحامين، وجمعية القضاة، وممثلين عن حزب النهضة الإسلامي، وحزب العمال الشيوعي التونسي، وجمعية مناهضة التعذيب في تونس. وأنشئت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة (HIROR)، بعد مجلس الدفاع عن الثورة، وكانت برئاسة أستاذ القانون الدستوري عياض بن عاشور. وهي الهيئة الرسمية مسؤولة عن الإصلاحات المؤسساتية والجزائية. إذ تعيّن هيئة لعقد الانتخابات، أي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وتُعنى الهيئة بوضع قانون لتنظيم الانتخابات. ومن القضايا المركزية التي حركت النقاش العام، والتي تهم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، قضية مشاركة الأعضاء السابقين من التجمع الدستوري الديمقراطي - الذي تم حله في شهر آذار/مارس 2011 - وأقارب الرئيس السابق بن علي في الانتخابات المزمع تنظيمها آنذاك.

وكان البعض من هؤلاء مشاركا في أول حكومة انتقالية شكّلها رئيس مجلس النواب آنذاك فؤاد المبرز، وأبرزهم رئيس الوزراء محمد الغنوشي، الذي شغل نفس المنصب لمدة خمسة عشر عامًا في ظل نظام بن علي. فقدت هذه التعيينات مصداقيتها على نطاق واسع، فنُظّم العديد من التجمعات الشعبية العدائية. وأعلن الاتحاد العام التونسي للشغل إضرابًا عامًا ونُظّم اعتصامًا في القصبة، بمبادرة من شباب سيدي بوزيد، الذين طالبوا باستقالة الحكومة المؤقتة. ولم يكن كوادر الدولة وحدهم الذين فقدوا مصداقيتهم وإنما أيضًا القضاة والمحامون المقربون من النظام السابق، الذين وجهت إليهم أصابع الاتهام في خلال المداولات العنيفة التي طالب فيها قضاة ومحامون آخرون بفصلهم. ووجدت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة (HIROR) نفسها أمام معضلة حق أعضاء التجمع الدستوري الديمقراطي في الترشح للانتخابات المقبلة وفرضت حظرًا على ترشيح وزراء النظام السابق الذين ينتمون إلى التجمع الدستوري الديمقراطي وكذلك الأشخاص الذين يشغلون مناصب رفيعة داخل الحزب. شكّل هذا الجدل أول نقاش يدور حول رغبة البلاد في "التعامل مع ماضيها" على نطاقٍ أوسع.

آليات التحقيق والكشف عن الحقيقة

وتستند عملية التعامل مع الماضي مضمونها من سلسلة من النقاشات والآليات الرامية إلى كشف الحقيقة، وإدانة المسؤولين عنها، فضلا عن تعويض الضحايا. ولا تتعلق هذه الآليات بما يسمى بانتهاكات حقوق الإنسان (الاعتقالات التعسفية، التعذيب، قمع الانتفاضات الشعبية، وما إلى ذلك) فحسب، بل تتعلق كذلك بأعمال الفساد والاختلاس، التي شجبت على نطاق واسع في خلال فترة الانتفاضات الشعبية في كانون الأول/ديسمبر 2010 وكانون الثاني/يناير 2011. ولهذا الغرض أحدثت لجنتين بين يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2011: اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات والانتهاكات بين 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 وحتى انتهاء مهامها، برئاسة توفيق بودربالة (محام وأستاذ) واللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد.

وبالتوازي مع هذه المقاربات المؤسسية، قاد الناشطون مبادرات في اتجاه التماس التعويض من خلال النشاط الجمعياتي ومن بينها لجنة التحقيق والحقيقة التي أنشأتها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ATFD إثر مشروع لها حول إحصاء الشهادات حول الانتفاضات الشعبية، أو مجموعة "الـ 25 محامي"، التي حظيت بتغطية إعلامية أوسع نطاقا وكانت بقيادة عمر الصفراوي، المحامي والحقوقى الناشط في الدفاع عن شهداء الثورة وجرحاها. يدعو هذا الأخير على وجه الخصوص، إلى المساءلة عن أعمال الاختلاس والفساد المالي، ولكن قبل كل شيء إلى محاكمة أولئك الخاضعين لملاحقات قضائية. وقد قدّمت مجموعة "الـ 25 محامي" سلسلة من الشكاوى المتعلقة بالجرائم الاقتصادية والفساد على وجه الخصوص، لدى وكيل الجمهورية.

وهكذا، تتميز مرحلة ما بعد بن علي بمبادرات شعبية تهدف للتطهير في جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية (الجامعات، الإدارات العامة، الجمعيات، إلخ).

يشير مصطلح "العدالة الانتقالية" الذي تستخدمه الجهات الفاعلة المحلية إلى المطالبة بإصلاح النظام القضائي في ذلك الوقت، والذي يجب أن تقوم به الهيئات الانتقالية التي تم إنشاؤها. وقد بادر مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية في اليوم التالي للثورة إلى عقد أولى المناقشات حول إمكانية اعتماد نظام عدالة انتقالية، يستند إلى المعايير الدولية. والمركز هو منظمة دولية غير حكومية أنشئت في عمان عام 2006 وعقدت في شهر شباط/فبراير 2011 ندوة بعنوان "لجنة التحقيق والحقيقة". أمّا الخطوة الأولى التي بادر إليها الناشطون التونسيون (الناشطات التونسيات) لاعتماد مسار عدالة انتقالية فتمثلت بإنشاء جمعية: المركز التونسي للعدالة الانتقالية، بهدف "ضمان إنشاء آليات للعدالة والإنصاف، للتنديد بالانتهاكات السابقة وتهيئة أرض خصبة للمصالحة الوطنية". وهو مركز ترأسه سهام بن سدرين، وهي معارضة لنظام بن علي وناشطة حقوقية سجلت حضور كثيف في المناقشات العامة والإعلامية في خلال فترة ما بعد الثورة.

وقد نظم المركز التونسي للعدالة الانتقالية، يوما 9 و10 كانون الأول/ديسمبر 2011، اجتماعا حول ركائز العدالة الانتقالية "Assises de la Justice transitionnelle"، الذي أضاف الطابع الرسمي على المصطلحات من قبل ثلاث مجموعات من الجهات الفاعلة الحاسمة:

الحكومة في ذلك الوقت، والمنظمات الدوليّة والجمعيات الناشطة. وشارك في الفعاليّة وفدان عربيان من ليبيا والمغرب؛ والرئيس المؤقت للجمهورية التونسية للمنصف المرزوقي، الذي انتخبه المجلس التأسيسي المنشأ حديثاً في أثناء صياغة الدستور؛ المتحدثون باسم النقابات العماليّة وكذلك العديد من المسؤولين في الحكومة المؤقتة. وهدفت الفعاليّة إلى الأخذ بمختلف تجارب العدالة الانتقاليّة التي قدّمها الخبراء في خلال يومين، بهدف تشكيل خارطة طريق تتضمن مختلف الخطوات والأساليب المطلوبة لإقامة مسار عدالة انتقاليّة في تونس. **وتوافق الأعضاء الحاضرون على أن المصالحة مرغوب فيها وأن المصالحة تتطلب إثبات الحقيقة والتقصي في الانتهاكات التي ارتكبت في ظل النظام السابق، ولكن إجراء "المحاكمات ليس حلاً عملياً ولا مثاليّاً".**

الآليات المؤسسية وإحداث وزارة حقوق الإنسان

أنشأت الحكومة، بتاريخ 16 كانون الثاني/يناير 2012، بعد انتخابات المجلس التأسيسي، وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقاليّة لإدارة الخدمات اللوجستية لتنظيم مسار العدالة الانتقاليّة، برئاسة سمير ديلو، المحامي وعضو قيادي في حزب النهضة. نظّمت الوزارة في خلال فترة إنشائها اجتماعاً مع ممثلي ثلاث منظمات دوليّة لتبادل الخبرات وهي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمركز الدولي للعدالة الانتقاليّة (ICTJ)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ فضلاً عن ثلاثة أعضاء في الحكومة (رئيس الجمهورية منصف المرزوقي وكذلك رئيس الوزراء حمادي الجبالي ووزير الداخلية علي العريض وكلاهما من حزب النهضة). وفي خلال الاجتماع، أوصى المشاركون بإنشاء لجنة فنية لإجراء "حوارٍ وطنيٍّ" حول العدالة الانتقاليّة وإعداد قانون بشأن تنظيم مسار العدالة الانتقاليّة، وتقديمه إلى المجلس التأسيسي.

وتتألف اللجنة الفنيّة المشرفة على الحوار الوطني حول العدالة الانتقاليّة (المشار إليها فيما يلي باسم اللجنة الفنيّة) من المنظمات الدوليّة الثلاث وممثلي الحكومة وست رابطات ومنظمات غير حكوميّة تشارك في تنفيذ العمليّة. ومن بينها التنسيقية الوطنيّة المستقلة للعدالة الانتقاليّة، التي تتألف من الجمعية التونسيّة للنساء الديمقراطيات ومجموعة "الـ 25 محامي". وقد تم تشكيل هذا الائتلاف في أيار/مايو 2012 لمنع الحزب الإسلامي من فرض سيطرته على العمليّة التي أنشأت للتو وزارة العدالة الانتقاليّة. ووقد ضمت اللجنة الفنيّة للإشراف على الحوار الوطني أعضاء آخرين هم: مركز الكواكبي للتحوّلات الديمقراطية، والمركز التونسي للعدالة الانتقاليّة، وكذلك الشبكة التونسية للعدالة الانتقاليّة (RTJT) التي ظهرت في شباط/فبراير 2012.

وللجنة الفنيّة عدة أهداف. فمن ناحية، هي المسؤولّة عن تنظيم "الحوار الوطني"، أي إجراء مناقشات بين خبراء البرامج والمواطنين في مختلف المناطق وجمع آراء السكان وتوقعاتهم فيما يتعلق بالمسار وتعيّن اللجنة خبراء محليين مدربين من قبل خبراء دوليين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز الدولي للعدالة الانتقاليّة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان لقيادة المناقشات، التي تشمل الجمعيات المحليّة والضحايا وتركّز على تصور المواطنين

لمسار العدالة الانتقالية. هذا ويتولى هؤلاء الخبراء مسؤولية تنظيم حملة لتعميم فهم مسار العدالة الانتقالية وألياته وزيادة الوعي بشأنه في وسائل الإعلام وبين الجمعيات. وأخيراً، وبناءً على تصور المواطنين التي سيتم تحديده في خلال الحوار الوطني، يجب على اللجنة الفنية تقديم مشروع قانون ينظم مسار العدالة الانتقالية إلى المجلس التأسيسي.

وفي ختام الحوار الوطني، قدّمت اللجنة الفنية إلى رئيس الجمهورية مشروع قانون أعده أعضاؤها. ويحدد مشروع القانون مفهوم الانتهاكات وتعريف الضحايا، وينصّ على وضع آليات لجبر الضرر، ويقترح إنشاء لجنة لتقصي الحقائق لتنفيذ العملية تحمل اسم هيئة الحقيقة والكرامة. رُفع مشروع القانون إلى وزارة حقوق الإنسان ثم إلى رئيس الوزراء، وأحيل إلى المجلس التأسيسي في كانون الثاني/يناير 2013، حيث خضع للعديد من الإضافات والتعديلات.

اقترح نواب حركة النهضة معظم التعديلات على مشروع القانون. وأضاف هؤلاء على وجه الخصوص إلى الفصل 10 الذي يُعرّف الضحية بأنها "الضحية هي كل من لحقه ضرر جراء تعرضه لانتهاك على معنى هذا القانون سواء كان فرداً أو جماعة أو شخصاً معنوياً" - ويذكر ما يلي: "وتعد ضحية أفراد الأسرة الذين لحقهم ضرر لقربانهم بالضحية على معنى قواعد القانون العام وكل شخص حصل له ضرر أثناء تدخله لمساعدة الضحية أو لمنع تعرضه للانتهاك. ويشمل هذا التعريف كل منطقة تعرضت للتهميش أو الإقصاء الممنهج¹. يُفسّر العديد من النشطاء في مجال العدالة الانتقالية هذا التوسّع في نطاق التفسير على أنّه وسيلة غير مباشرة للحصول على المزيد من التعويضات. أمّا التعريف بفئات الضحايا والانتهاكات المعترف بها فواسع النطاق ويأخذ بعين الاعتبار الجرائم الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل الفساد المالي. وقد ضم بعض المناطق، التي كانت مهمشة أو عانت من "الإقصاء الممنهج"، من خلال توسيع نطاق هذا المفهوم، فرصة لكسب صفة الضحية والتماس التعويض / جبر الضرر. قدم مشروع القانون في أربع نسخ قبل أن يتم اعتماده أخيراً بتاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2013 من قبل 125 من أصل 217 نائباً يجلسون في المجلس، بعد أكثر من 15 ساعة من المناقشة.

يتعلق القانون الأساسي بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها (المشار إليه فيما يلي بقانون العدالة الانتقالية) 70 فصلاً يتوزعون بين 6 أبواب (المواد 1-15) تتناول تعريف العدالة الانتقالية ومبادئها (المصالحة، وإصلاح المؤسسات، وجبر الضرر، وردّ الاعتبار والمساءلة والمحاسبة) و8 أبواب (المواد 16-70) حول هيئة الحقيقة والكرامة وامتيازاتها (سير أعمال الهيئة وتنظيمها، وتركيبتها وتعيين أعضائها وواجباتهم، وما إلى ذلك).

وفيما يتعلق بإنشاء لجنة تقصي الحقائق، ينص القانون على أنها هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري (الفصل 16). حددت مدة عمل الهيئة بأربع سنوات من تاريخ تسمية أعضاء الهيئة قابلة للتديد مرةً واحدةً لمدة سنة (الفصل 18). وهي مسؤولة ليس فقط عن: "جمع المعطيات ورصد الانتهاكات وإحصائها وتثبيتها وتوثيقها من أجل إحداث قاعدة بيانات وإعداد سجل موحد لضحايا الانتهاكات" (الفصل 39)، ولكن أيضاً عن اقتراح التدابير والتوصيات، إعداد تقارير عن أنشطتها، فضلاً عن تقرير ختامي شامل منذ إنشاء الهيئة وحتى انتهاء مهامها (الفصل 67).

1 القانون الأساسي 53-2013 المؤرخ 24 ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها (2013): <https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/SERIAL/95319/112171/F-313159060/> TUN-95319.pdf

إضفاء الطابع المؤسسي على المقاربة القائمة على أساس النوع الاجتماعي

إن اعتماد المقاربة القائمة على أساس النوع الاجتماعي في مسار العدالة الانتقالية في تونس هو استمرار لتعميم مراعاة المنظور القائم على أساس الجنس بشكل عام، والذي تمت معالجته منذ تسعينات القرن الماضي وتم تنظيمه داخل وكالات المعونة الدولية. أما مبدأ "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" الذي جرى الترويج له في مؤتمر بكين العالمي في عام 1995، فبات أحد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي وافقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وضمان فعاليتها، نفذ العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالات الحكومية الدولية الأوروبية، تدابير للتمييز الإيجابي. وتعزز لجنة وزراء مجلس أوروبا على وجه الخصوص هدف المساواة بين الجنسين، وتوصي باعتماد تدابير تتعلق بالمساواة بين الجنسين في القطاعين الخاص والعام. وتشير منظمات المعونة والتنمية الدولية إليها بصورة أكثر شيوعاً باسم "المقاربة القائمة على أساس النوع الاجتماعي" أو "المقاربة النسائية".

وقد أخذت آليات العدالة الانتقالية بعين الاعتبار، منذ وضع مفاهيمها، إدماج البعد "الجندي" (القائم على أساس النوع الاجتماعي) وأعطت الأولوية لإدماج المرأة في مختلف الميادين: السياسية أو الأكاديمية أو الإنمائية. وقد تناول الخبراء الدوليون الذين يعملون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، وكذلك العديد من الباحثين، مسألة إدماج المرأة وقضايا مثل سبب تهميش المرأة في عمليات العدالة الانتقالية والسبيل إلى الاستفادة من هذه الآليات.

ووفقاً لهؤلاء الباحثين، فإن تهميش المرأة لا يتعلق فقط بدور الأخيرة في عمليات صنع القرار (كأعضاء في لجان تقصي الحقائق، على سبيل المثال)، ولكن قبل كل شيء بإمكانية اكتساب صفة الضحية، على النحو المماثل للرجل. تتناول سوزان باكلي - زيسيتل وروث ستانلي مسألة تهميش المرأة وتلفت إلى توصيات باحثين متخصصين في الدراسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والدراسات التي أجريت فيما يسمى ببلدان "ما بعد النزاع".² ويشكل الاعتراف بالعنف الجنسي ضد المرأة في أوقات الأزمات السياسية شاغلاً رئيسياً أدى إلى الاعتراف بالاعتصاف في زمن الحرب بوصفه انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان. غير أن التركيز على العنف الجنسي الذي تتعرض له المرأة في خلال فترات القمع والصراع شكّل محطّ تشكيكٍ من قبل الباحثين في شؤون العدالة الانتقالية الذين يأخذون على هذا النهج اختزاله تجربة المرأة في الجرائم الجنسية وحدها بينما تتعرض الأخيرة عملياً لأشكال مختلفة من الانتهاكات بالإضافة إلى جعل العنف الجنسي ضد الرجل غير مرئي. كما اهتم باحثون آخرون مؤخراً بإمكانية حصول المرأة على التعويض نفسه الممنوح للرجل من خلال اكتساب صفة الضحية باعتبارهم "أقارب" للضحايا الذكور.³

2 سوزان باكلي زيسيتل وروث ستانلي (محرران)، "مقدمة: النوع الاجتماعي في العدالة الانتقالية"، النوع الاجتماعي في العدالة الانتقالية (لندن: Palgrave Macmillan، 2012)، 1-37.
3 المرجع نفسه.



باب سجن قديم معروض بالقرب من منصّة المتحدثين في المؤتمر الختامي لهيئة الحقيقة والكرامة. 14 كانون الأول / ديسمبر 2018، تونس. حقوق الصورة محفوظة لفتحي بلعيد/ وكالة الأنباء الفرنسية عبر Getty Images.

ويظهر عمل نادية غسوس حول النساء الضحايا في المغرب ومكانتهن في هيئة الإنصاف والمصالحة (IER) كيف أن العديد من النساء، من دون أن يشاركن في حركات المعارضة، تعرّضن للمضايقة والترهيب من قبل الشرطة أو اضطرن إلى مواجهة صعوبات اقتصادية بعد القبض على أزواجهنّ أو أولادهنّ.⁴ ويهدف اعتماد المقاربة القائمة على أساس الجندر إلى توسيع فئات الضحايا إلى الحد الذي يمكن فيه للنساء اللاتي عانين من القمع السياسي أن يستفدن من جبر الضرر. ومن هذا المنظور، أنشأت هيئة الحقيقة والكرامة وحدة مكرسة للمرأة.

بعد اعتماد قانون العدالة الانتقالية عام 2013، تم إحداث هيئة الحقيقة والكرامة وتم تعيين أعضائها الخمسة عشر، ومعظمهم من النشطاء المشاركين في العملية منذ عام 2011 أو عام 2012، لضمان مهمة هذه الأخيرة. وإذا كان القانون ينصّ على المحاور الرئيسية لمهمة الهيئة ويحدد صلاحياتها، فإنّ الأعضاء هم المسؤولون عن تحديد طرائق تنظيمها فضلاً عن توزيع المسؤوليات. وعلى الرغم من أن القانون يشير إلى إدماج المرأة في العملية، إلّا أنّ الأمر متروك لأعضاء الهيئة لتحديد وسائل تحقيق ذلك وشكل هذا الاندماج. ولعدة أشهر، اجتمع الأعضاء بانتظام لوضع دليل بروتوكولي ليكون أساس لعملهم.

تشكل لجنة المرأة استثناءً على ذلك من حيث إن دورها وامتيازاتها التي تطال المجالات التي تتناولها اللجان الأخرى التابعة للهيئة. وإلى جانب التركيز على قضايا الضحايا من النساء، يمكن لرئيسة لجنة المرأة، ابتهاال عبد اللطيف، رفع توصيات إلى كل لجنة من اللجان الأخرى

4 نادية غسوس، "صمت التاريخ"، *Confluences Méditerranée* 62، العدد 3 (2007): 39-60.

في أي مرحلة كانت. ودور لجنة المرأة مكرّس في دليلٍ إجرائيٍّ يحدد صلاحياتها والتزاماتها تجاه نظرائها ومفوضيها، فضلاً عن إمكانيّات التعاون مع الجهات الفاعلة الخارجية.⁵ ويتمثل دور اللجنة في معالجة الملفّات المتعلقة بالمرأة من خلال توثيق مختلف الانتهاكات المسلّطة على النساء وشّهاداتهم وآثارها على المرأة الضحية. كما تشارك في صياغة التّوصيات (الفصل 25). ويجب على لجنة المرأة إعداد تقريراً شاملاً عن الانتهاكات المرتكبة بحق المرأة وتحليلها، بهدف وضع مقترحات حول الإصلاحات التشريعيّة والمساهمة في تفكيك منظومة الفساد وتفعيل القوانين لحماية النساء والأطفال والفئات الهشة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة (الفصل 26).⁶

وفي هذا الصدد، وضعت لجنة المرأة تدابير محددة لتلقّي الملفات الخاصّة بالمرأة ومعالجتها وتنظيم جلسات استماع سرية وعلنيّة. بدايةً، تمّ إنشاء رقم اتصال مجاني لتلقي المكالمات من النساء الضحايا. يمكن لجهة الاتصال اختيار التعامل مع رجلٍ أو امرأة. أمّا بالنسبة إلى جلسات الاستماع السريّة، كان على لجنة المرأة أن توفر تدريباً خاصاً بشأن الانتهاكات الجنسيّة للجهات التي تتلقّى الاتصالات وتسجّل الشهادات ويجب عليها العمل مع وحدات الصحة النفسيّة والاجتماعيّة الموجودة داخل الهيئة، لتقديم الدعم النفسي، للنساء الضحايا كما للمعتدين. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تشارك لجنة المرأة في تنظيم جلسات استماع علنيّة عن طريق ضمان مراعاة الخصوصيّة الخاصّة بالنوع الاجتماعي عند الاقتضاء، ويجب أن تنظّم جلسة استماع محددة للنساء الضحايا. والغرض من الشهادات هو "تحديد مسؤوليّة الدولة من خلال الأساليب المتّبعة، ومدى تفعيل السياسات والقوانين التي أقرتها الدولة من 1 تموز/يوليو 1955 إلى غاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2013 فيما يهمّ احترام حقوق المرأة والحدّ من العنف الموجّه ضدّها وحقوق الإنسان بصفة عامة، خاصّة فيما يهمّ الحقوق موضوع المواثيق الدولية التي صادقت عليها تونس" (الفصل 17).

وللجنة المرأة أيضاً دور شامل ووثيق الصلة باللجان الأخرى. تتمثّل ولايتها في إعداد وإصدار توصيات بشأن النوع الاجتماعي إلى نظرائها (الفصل 4). أمّا الهيئة فملزمة بإبلاغ لجنة المرأة إذا تلقت ملفات من رجالٍ يدّعون وقوع انتهاكاتٍ ضد المرأة. ويجب على لجنة المرأة أن تحيل وجوباً إلى لجنة البحث والتقصّي كل الأعمال والتقارير والمؤيّدات التي شاركت فيها لجنة المرأة أو تحصّلت عليه (الفصل 23). وتقدّم لجنة المرأة إلى لجنة جبر الضرر وردّ الاعتبار التّوصيات الضروريّة بشأن سبل تحديد الأضرار ومعايير جبر الضرر الفردي والجماعي وآليات إعادة تأهيل الضحايا وإدماجهم. (الفصل 24).

ويخصّص الفصل الخامس من دليل الإجراءات للعلاقات الممكنة والمشجّع عليها بين لجنة المرأة والمنظّمات الحكوميّة والمنظّمات غير الحكوميّة والمنظّمات الدوليّة. وينص على أنه ينبغي للجنة المرأة أن تعمل على توطيد التّواصل مع الجهات الحكوميّة ومنظّمات المجتمع المدني المحلي والدولي لتحديد أفضل الاستراتيجيّات حول مشاركة المرأة في مسار العدالة الانتقاليّة من خلال المساهمة في إعداد ندوات ودراسات مشتركة (الفصل 28). ويمكن أيضاً إضفاء الطابع الرسمي على هذا التعاون من خلال التوقيع على اتفاقات (الفصل 29). وفيما يتعلق بالجمعيات، يجب على لجنة المرأة أن تنظّم اجتماعاتٍ واستشاراتٍ دوريّة مع

5 هيئة الحقيقة والكرامة، الدليل العام للإجراءات، 2014. وقد اعتمدته هيئة الحقيقة والكرامة في عام 2014.
6 المرجع نفسه.

المجتمع المدني، ولا سيما الجمعيات النسائية ومجموعات الضحايا، من أجل الاستماع إليها وأخذ مقترحاتها في الاعتبار (الفصل 31). "تعمل لجنة المرأة بالتعاون مع مختلف منظمات المجتمع المدني وكل من له صلة بالمجال من أجل وضع تعريف دقيق للعنف ضد المرأة واقتراح كيفية التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالنساء" (الفصل 31). ونظرًا لخبرة لجنة المرأة في مجال نوع الجنس، فهي تلقي التشجيع على التعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية المشاركة في العملية.

2

من وضع الضحية
إلى التحدث علناً:
التحديات التي
تواجه المنظمات
النسائية

2. من وضع الضحية إلى التحدث علناً: التحديات التي تواجه المنظمات النسائية

إن مشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية هي قضية وضرورة لضمان نجاحها وفقاً لمعاييرها، بغض النظر عن سبب القمع الذي تعرّضت له.

رُكِّز تحقيقنا على جمع روايات النساء الضحايا من خلفيات مختلفة وطبقات اجتماعية ومناطق وأجيال مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، ينتمي البعض منهنّ إلى مجموعات وجمعيات والبعض الآخر ليست لديه أي انتماء جماعي أو حزبي. ومن أجل فهم كيفية تمكّن الفئات المؤسسية من التأثير في مسيرة الضحايا، أجرينا مقابلات مع نساء ينتمين إلى فئات مختلفة على النحو الذي حدّدته الجهات الفاعلة في مجال العدالة الانتقالية. النساء تعرضن لأشكال عديدة من القمع المباشرة (بما في ذلك التعذيب أو الاعتقال التعسفي) وغير المباشرة، أي الضرر (بما في ذلك الضرر الاقتصادي) المرتبط بقمع أفراد آخرين من الأسرة. واستكملت الدراسة الاستقصائية بمقابلات مع أعضاء من المجتمع المدني (صحفيين وناشطين وباحثين) فضلاً عن امرأتين، كانتا مفوضتين سابقتين لهيئة الحقيقة والكرامة.

رُكِّزت مقابلاتنا مع هؤلاء النساء على مساراتهن الفردية والجماعية. تمّ التنويه بتجربتهنّ خلال فترة الديكتاتورية وخلال عملية العدالة الانتقالية. سمحت المقابلات مع أعضاء المجتمع المدني والمفوضين بجمع شهادات بشأن القضايا المتعلقة بإبراز الضحايا من النساء في هذه العملية. تُظهر النتائج المقدّمة في هذه الدراسة الاستقصائية التحديد النسبي للمكانة التي تشغلها المرأة في المسار والدور والتأثير الناتج عن ذلك.

المرأة، الضحية المباشرة لانتهاكات حقوق الإنسان

رُكِّزت العديد من الأعمال المتعلقة بضحايا الأنظمة الديكتاتورية على الطبيعة المؤلمة للعنف السياسي، كما ذكرت ليرا (1990)، و ليرا وكاستيلو (1991)،⁷ وواينستين و ليرا (1987).⁸ تعرّف اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1987) التعذيب بأنّه شكل متطرف من أشكال التعرّض للعنف، يكون دائماً مع سبق الإصرار والترصد والتخطيط له وينطوي على اعتداءات⁹ بدنيّة ونفسية على حد سواء. العنف السياسي لا يعمل على نطاق فردي وحسب، ويحول وجهات نظر الضحايا العالمية ومساراتهم الشخصية، ولكن له أيضاً تأثير في المجتمع. العنف السياسي هو بمثابة

7 إليزابيث ليرا، "Psicología del miedo y conducta colectiva en Chile"، في *Psicología social de la guerra: trauma y terapia*، dir (سان سلفادور: محروو جامعة كاليفورنيا، 1990)، 22-25. وإليزابيث ليرا وماريا إيزابيل كاستيو، *Psicología de la amenaza política y del miedo*، (سانتياغو: معهد أمريكا اللاتينية للسلامة العقلية وحقوق الإنسان، 1991).

8 *Trauma, duelo y reparación*، dir في "La tortura"، يوجينيا واينستين، إليزابيث ليرا وم. إ. روخاس (سانتياغو: FASIC-Editorial Interamericana، 1987-91).

9 المادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي اعتمدها الجمعية العامة وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام إليها في قرارها 46/39 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 1984.

رسائل تحذير (دوتش 2007)؛¹⁰ (ريكلم، 1995)¹¹ ولكن يتطلب المجتمع بأسره ل الحفاظ على استمرارية الاستبداد (هيو، 2006).¹²

ولذلك، من المهم معالجة هذه المسألة الجماعية والفردية المزدوجة في إطار فهم الديكتاتورية وفهم تجارب الضحايا. **فالعنف السياسي لا يقتصر على الأفراد بصفة منعزلة، ولهذا السبب بالذات يتم الاعتراف به من خلال حركات جماعية.**

حميدة عجنقي، 50 عامًا، متزوجة، أم لطفلين، ولدت وترعرعت في منطقة سكرة في الضاحية الشمالية لتونس العاصمة. شاركت في العديد من الأنشطة الخيرية والنضالية ضد نظام بورقيبة. ألقى القبض عليها بعد مشاركتها مع حركة الاتجاه الإسلامي:

"بدأ التزامي في أواخر الثمانينات. كنت طالبة في المدرسة الثانوية عندما تم تنفيذ المرسوم 108 الذي يحظر ارتداء الحجاب. بعد طردتي من المدرسة الثانوية، التحقت بمدرسة خاصة للحصول على شهادة في علوم الكمبيوتر، ولكن مع الحجاب كان من المستحيل بالنسبة لي الحصول على وظيفة. سمح لي التزامي الذي ترسخ بفعل عضويتي الحزبية في حركة الاتجاه الإسلامي بتوجيه غضبي وكراهيتي ضد نظام حرمني من تحقيق أحلامي إضفاء مضمون لنضالي".¹³

مثلت حميدة لأول مرة أمام المحكمة في عام 1990، وسجنت لعدة أشهر. شكّل إطلاق سراحها من السجن مرحلة ثانية من القمع، إذ واجهت أضرار معنوية وعانت من المخلفات الاجتماعية والتداعيات الناتجة عن دخولها للسجن. هذا وتعرض أفراد أسرتهام للمضايقة والتهديد والترهيب على أيدي الشرطة المحلية. أثرت هذه التجارب على حياتها الزوجية والأسرية. وكان حميدة مخطوبة لناشط في حركة الاتجاه الإسلامي، كان هو نفسه في السجن. عند إطلاق سراحه من السجن، اختارت حميدة عدم احترام رفض عائلتها والزواج منه. وكان أقاربها يخشون أن يعرضهم مثل هذا الزواج لمزيد من الضرر. انتهت علاقة حميدة بعائلتها مع زواجها، نتيجة استمرار العنف السياسي الذي عانت منه. تكشف شهادتها عن الطريقة التي تدخل بها الديكتاتورية في مساحات مختلفة من حياة الضحايا وخصوصيتهم، إلى حد غزو حميميتهم. حرر سقوط بن علي حميدة التي تقول:

"حرصت على ألا يشعر أطفالتي بجراحي ومعاناتي، والآن اصطحبت بناتي إلى جلسة الاستماع العلنية أمام هيئة الحقيقة والكرامة. كن فخورات. لقد حررتنا الثورة وغيّرت علاقتي بأطفالي وجعلتنا نشعر بالفخر".

بالنسبة لحميدة، كانت تجربة جلسة الاستماع العلنية بمثابة لحظة استرجاع سجل تاريخي عائلي، تُرجم من خلال وجود بناتها في الغرفة. شكّلت جلسة الاستماع العلنية في هذه القضية حدثاً يضع حداً للماضي المؤلم ويمهّد الطريق أمام الاعتراف بمعاناة الضحايا.

أما الناشطة الحقوقية زينب الشارني البالغة من العمر 70 عامًا والحائزة شهادتي دكتوراه في الفلسفة والمنخرطة في العمل السياسي بأشكال مختلفة، فهي توضح في شهادتها

10 أنسا دوتش، "Secuelas de la tortura en el individuo, la familia y la sociedad", in *Atención integral a víctimas de tortura en procesos de litigio. Aportes Psicosociales*, dir. ليندا بيرون وغلوريا إسبينوزا، (سان خوسيه: معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، 2007)، 274-247.

11 أنتوني ريكلم، "Es la tortura un trastorno de estrés postraumático", *Reflexión: Derechos Humanos y Salud Mental*، العدد 23، (1995): 13-9.

12 ياتريس هيو، قوة الخضوع: الاقتصاد السياسي للقمع في تونس (باريس: La Découverte TAP/Hors Série، 2006).

13 حميدة عجنقي، مقابلة مع ماهر حنين، تونس، 24 يوليو/تموز 2020.

أنّ العلاقة بين العنف السياسي والحياة اليومية علاقة متينة. انخرطت زينب في الحركة اليساريّة، "حركة آفاق العامل التونسي". ومن خلال شهادتها، تروي اعتقالها مرّتين متتاليتين، عامي 1973 و1974، فضلاً عن التعذيب الذي تعرضت له:

"في اليوم الأول من استجوابي، كان ستة من ضباط الشرطة حريصين على تدمير معنوياتي، واعتمد في ذلك العنف اللفظي، وعصب العينين، والصفعات، [وعدد من] أساليب الاستجواب. في اليوم الثاني، ازدادت وتيرة العنف، وقد صاحبته الإهانات".¹⁴

بعد استجواب دام ثلاثة أشهر والسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ من قبل محكمة أمن الدولة حُكم على زينب بالشطب من سجل الوظيفة العمومية لمدة ست سنوات بين عامي 1974 و1980. مع أنّ زينب لا زالت تعاني من وقع الصدمة إلا أنها تقول إنها ترفض "صفة الضحية": "بالنسبة لي، الضحية هي شخص في سلبية دائمة. اخترت طريق المقاومة ضد نظام قمعيّ لتحقيق الحرّية. اليوم نحن جميعاً بحاجة إلى الحرّية [لحفاظ على] الكرامة و[ضمن] البقاء".¹⁵

تُعرّف زينب مقاومة الديكتاتورية بأنّها عمل ينقّس عن المعاناة، وهي حالة تصفها على أنّها تضالّ السلطة في سبيل استعادة القوّة. بالنسبة لها، لا يمكن أن تتحقق الحرّية والكرامة إلا من خلال المقاومة الجماعيّة للدولة القمعيّة.

أفاد العديد من الضحايا بأنهم مرّوا بتجارب جماعيّة مع العديد من أفراد أسرهم. وهذا ما عبّرت عنه على وجه الخصوص شادية الجباري، وهي امرأة متزوجة وأمّ لطفلين، سُجنت لمدة أربع سنوات (1994-1998)، عقب التزاماتها مع حركة الاتجاه الإسلامي. كانت تبلغ من العمر 18 عاماً وكانت تتقدّم للحصول على شهادة البكالوريا وقت اعتقالها. وعند إطلاق سراحها من السجن، خضعت لمراقبة إدارية يومية صارمة للغاية، مما أجبرها على التوجه لمراكز الشرطة والتوقيع على التزامات عدة مرات في اليوم. تسبب ذلك، وفقاً لشهادتها، إلى البقاء من دون عمل وعدم القدرة على التمتع بالرعاية الطبية. تظهر تجربتها، مثل ما سبقه من شهادات، أنّ العنف السياسي يستمر بعد حدوثه من خلال غزو مساحاتٍ أخرى من الحياة العاديّة. وهي تشارك حميدة عجنقي رأيها بأن الثورة كانت فرصة لوضع حدّ للمعاناة التي عاشتها في ظل الديكتاتورية. "لقد تلاشى الشعور بالخوف والرّهبة. شعرت أنّ الثورة كانت بداية شيءٍ ما، عمليّة جديدة مليئة بالأمل والحماس. بعد الثورة، شعرت أنّه بإمكانني استعادة حقوقي".¹⁶

تظهر الشهادات أنّ الثورة هي "عبورٌ من النص الخفي إلى النص العام"، بمعنى جيمس سكوت.¹⁷ ويتجلى هذا بشكل أكثر دقة عندما تكون الفرصة متاحة لتغيير المسار لصالح التعبير العلني عن التجارب القمعيّة.

إن بناء خطابٍ جماعيٍّ يربط بين المعاناة والعنف المنهجي، يسمح للضحايا بإظهار القيمة السياسيّة والاجتماعيّة لتجاربها. هكذا تم دعم وتعزيز هذه المرحلة الحاسمة من تقديم

14 زينب الشارني، مقابلة مع ماهر حنين، تونس، 9 سبتمبر/أيلول 2020.

15 المرجع نفسه.

16 شادية جباري، مقابلة عبر الإنترنت مع ماهر حنين، 22 مارس/آذار 2021.

17 جيمس سكوت، السيطرة وفنّ المقاومة، مقتطفات من خطاب التبعية، باريس، منشورات أمستردام، 2009، 34. <http://journals.openedition.org/etudesrurales/9330>

الشهادات بفضل مشاركة الجمعيات النسائية. وهذه هي حالة حميدة عجنقي على وجه الخصوص التي تشارك في جمعية تونسيات منذ العام 2011. وفي إطار جلسة الاستماع العلنية، استحضرت هذه الخطوة على أنها سمحت لها "بأن تصبح فخورة" بتجربتها. فإن هذه المرحلة التي تسيّس تجارب المعاناة هي التي تسمح بالتعبير عن السخط.

وكما يقول بولتانسكي: "... إنّما في التعبير عن السخط تخضع الشفقة لعملية تحوّل. فهي لا تبقى منزوعة السلاح، وبالتالي عاجزة، ولكنها تزوّد نفسها بأسلحة الغضب. وبهذا المعنى فهو يمهد للعمل لأن الغضب [...] يحاكي الالتزام في موقف يمكن فيه للغضب أن يُترجم بالفعل".¹⁸

إنّ كلمات خيرة المؤدب (49 عامًا)، متزوجة وأم لطفلين، تشكّل برهانًا عن مرحلة العبور هذه وعن هذا التحول الذي عاشته الضحية وقد وصفته:

"قبل عام 2011 كنت أمتنع عن مشاركة عائلتي وأصدقائي بشأن كل ما مررت به. عزلت نفسي بعيدًا، خوفًا من أن يتأثر أحيائي والمقربون منّي. كنت أتوجّه كلّ يوم إلى مركز الشرطة في مكان إقامتي [التوقيع على محضر الشرطة]، وحاولت كبت مشاعري. حتى عندما توفي والدي، كبحت دموعي. بعد الثورة، سقطت الأعباء. ولد شعور باستعادة الحياة والتحرر من جميع القيود المفروضة على الحرية".¹⁹

تشير تجربة خيرة عن تجربة الثورة في تحرير الكلام. فالماضي لا يعرف بهذا المعنى بأنّ مسار التاريخ "يجتاحه"، بل يكتسب معنى جديدًا ودورًا جديدًا.

إن الحديث عما يسمى بالضحايا "المباشرين" يدلّ على أنّ الذاكرة ليست موجودة ككائن قائم بذاته، ولكن يتم إعادة عيشها وتفسيرها مرة أخرى وبشكل مختلف.²⁰

ويتجلى هذا التحوّل نحو أملٍ جديدٍ في شهادات الناشطين الذين ينتمون إلى حركاتٍ وأجيالٍ سياسيّة مختلفة. تم منع هادية دنغزلي جراد، وهي ناشطة يساريّة ونقابيّة في السبعينات ومُنعت من مواصلة دراستها، ولم تتمكن من إتمام رسالة الدكتوراة كما شطب اسمها كأستاذة من سجل الوظيفة العمومية. كما حرمت من فرصة السفر بفعل مصادرة السلطات جواز سفرها. عام 2009، حاولت بمساعدة مجموعة عمل البحث عن سبل تفكير لإيجاد بدائل لتحقيق العدالة لأولئك الذين عانوا من نفس الضرر.

نجاه القاسي، 51 عامًا، طالبة سابقة في كليّة الحقوق في سوسة منخرطة في الاتحاد الطلابي التونسي العام لطلبة الاتحاد العام التونسي للطلبة ذي الميول الإسلامية. وهي معلمة وسجينة سياسيّة سابقة، متزوجة ولديها ابنة. كان لمشاركتها السياسيّة تأثير مباشر على حياتها الخاصة إذ تعرّضت للسجن، وتمّ تقييد حريتها في التنقل، مع الالتزام بالحضور بانتظام إلى مركز الشرطة. تعرّضت لعمليات التفتيش الإداري المسيئة ولمداهمات الشرطة لمنزلها. منعتها هذه الانتهاكات من مواصلة دراستها والتقدم لامتحانات وطنية كامتحان الدخول لمعهد المحاماة. تقول إنّها شعرت بأنها "ضحية" منذ اللحظة التي حرمت فيها هذه الحقوق الأساسيّة، بما في ذلك الحق في الدراسة والعمل والحصول على الرعاية

18 لوك بولتانسكي، الحبّ العدالة كمهارات: ثلاث مقالات حول سوسيولوجيا العمل، باريس، دار نشر Métailié، 1990، 288-280.

19 خيرة المؤدب، مقابلة عبر الإنترنت مع ماهر حنين، 19 سبتمبر/أيلول 2020.

20 موريس هاليواكس، الكوادر الاجتماعية للذاكرة، (باريس: ألين ميشيل، 1994)، 364.

الطبية. "الأسوأ، والأكثر إيلاًماً بالنسبة لي، هو عدم القدرة على الخضوع للعلاج الطبيّ لمدة خمس سنوات، وهو ما كان ضروريّاً لإنجاب طفلٍ ثانٍ غير ابنتي الوحيدة".²¹

إن شهادات علماء النفس الذين عملوا في هيئة الحقيقة والكرامة واستمعوا إلى العديد من الضحايا النساء في خلال جلسات الاستماع الخاصة التي نظمتها اللجنة، مهمة لفهم تأثير القمع المختلف باختلاف نوع الجنس. وينطبق هذا بشكلٍ خاصٍ على هاجر الصالحي، وهي عالمة نفس وباحثة عملت في هيئة الحقيقة والكرامة، والتي كانت هي نفسها ضحيةً للاضطهاد والمضايقة في ظل نظام بن علي في سياق تطبيق المرسوم 108 بشأن حظر ارتداء الحجاب. التقت بالعديد من النساء الضحايا واستمعت إلى قصصهنّ، وتمكّنت من التماس حيثيات الانتهاكات المرتكبة بحق المرأة:

"خلفاً للرجال الذين حوكموا بسبب أفعالهم، تعرّضت النساء للإساءة بسبب أفعال لم يرتكبنها، ولكن بوصفهنّ زوجة أو أمّاً لسجين أو خصمٍ سياسيٍّ. هذا وصدرت الأحكام بحق المرأة لأقل فعل قد ارتكبته، حتى لو شاركت في نشاط اجتماعي أو خيرى. بعض النساء يتحملن آثار التزاماتهن ونضالهنّ، ولديهنّ القوّة النفسيّة للتغلب على ظروفهنّ كضحايا. هذه هي الحال بشكلٍ خاصٍ بالنسبة للعديد من الناشطات اليساريّات، ولكن ليس بالضرورة بالنسبة للإسلاميين وضحايا الانتهاكات الجنسيّة. عندما تمس الانتهاكات حياة المرأة، يمكن أن تكون الآثار مدمرة في مجتمعٍ محافظٍ".²²

تواصل هاجر شهادتها من خلال التمييز بين الآثار التي يمكن أن يسببها التعذيب والعنف الجنسي: "يُخلف التعذيب آثاراً بالإضافة إلى الأضرار الجسديّة والنفسيّة. أما الاغتصاب، من ناحية أخرى، فله آثار ضارة تبقى مع مرور الزمن. بعض النساء لم يستطعن الزواج أبداً، والبعض الآخر يعيش فيما يتربّص فيهن شعورٌ بالخوف والعار الخفي".²³

تمكّنت هاجر من التمييز بين العنف الجنسي والتعذيب بصورته العامة، على عكس ما جاء في التقرير النهائي لهيئة الحقيقة والكرامة. وهكذا تبين تجارب الضحايا من النساء كيف يتشابك العنف الجنسي مع العنف السياسي.

النساء والضحايا غير المباشرين لانتهاكات حقوق الإنسان

إضافة إلى الضحايا المباشرين فإن أغلب النساء اللواتي قدمن ملفات إلى هيئة الحقيقة والكرامة كنّ ضحايا للعنف غير المباشر، مما يعني أنه على الرغم من أنّ الهدف من القمع كان أحد أقاربهن، إلّا أنّ انعكاسات هذا العنف ما لبثت أن طالتهنّ. ومن ثم، فإن هذا المفهوم، وإن لم يظهر دائماً تحت مصطلح "الضحية غير المباشرة"، فهو يصف الحالات التي تتضرر فيها النساء وضحايا الانتهاكات المعترف بها (التعذيب أو السجن أو القتل) نتيجة وضع أقاربهن.

21 نجاة قابسي، مقابلة عبر الإنترنت مع ماهر حنين، 22 تموز/ يوليو 2020.

22 هاجر الصالحي، مقابلة مع ماهر حنين، تونس، 30 آذار/مارس 2021.

23 المرجع نفسه.

الضحايا غير المباشرين

وُضع هذا المفهوم من منظور شامل يهدف إلى إدماج المرأة على قدم المساواة مع الرجل عن طريق توسيع فئة الضحايا لتشمل أشكالاً من القمع الخاصة بالمرأة. خلال عام 2000، نشر الباحثون والخبراء تقارير وكتب مختلفة تُبين الحاجة إلى إنتاج تعريفات بديلة من أجل دمج المرأة. ويستند هذا الانتقاد إلى حقيقة أن المرأة لم يشملها سوى العنف الجنسي والاغتصاب اللذين تعرضت لهما، والمُعترف بهما منذ أواخر عام 1990 كجريمة حرب من قبل الأمم المتحدة. وهذه التعاريف مهمة لكونها تبيّن أن المرأة يمكن أن تكون أيضاً ضحية جسدية للعنف السياسي. ومع ذلك، يميل هذا النوع من السرد إلى اختزال تجربة المرأة الكاملة في القمع بهذا الشكل من أشكال العنف وحده.

وهكذا، تبين روث روبو مارين حدود هذا التعريف وتقتصر التركيز على أشكال أخرى من المعاناة لا تتوافق مع الأشكال المعتادة والمُعترف بها سابقاً (بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب والاعتقالات التعسفية) ولكنها جزء لا يتجزأ من تجربة القمع التي تعاني منها النساء.²⁴ وهكذا، يتزايد الاعتراف بالعنف النفسي والاقتصادي والرمزي داخل مختلف لجان الحقيقة بوصفه شكلاً من أشكال العنف الذي تعاني منه المرأة. ومفهوم الضحية غير المباشرة، الذي يأخذ في الاعتبار جميع الأضرار والتحيز الذي تعاني منه النساء المقربات من الرجال ضحايا العنف السياسي، هو جزء من توسيع فئة الضحية من الإناث.

يستخدم مصطلح "الضحية غير المباشرة" بشكل خاص في عمل نادية غسوس لتحليل غياب النساء الضحايا عن هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب (2004-2008).²⁵ قبل عقد من الزمن، كانت المرأة المغربية ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حد كبير في عملية العدالة الانتقالية في المغرب إذ أن أقل من 20 في المائة من قضايا "الضحايا المباشرين" المرفوعة إلى لجنة الحقيقة المغربية رفعتها نساء. وعلى نقيض من ذلك، فإن 46 في المائة من القيمين على الضحايا غير المباشرين هم من النساء، بوصفهن نساء/أخوات/بنات رجال "ضحايا مباشرين". غير أن الفترة التي تغطيها هيئة الإنصاف والمصالحة تمتد من عام 1955 إلى عام 1999، أي ما يعادل "سنوات الرصاص" في عهد الحسن الثاني. وفي خلال هذه الفترة، تعرّضت المعارضة السياسية لقمع شديد من خلال التعذيب والإخفاء القسري والاعتقالات. وجرى في الأساس استهداف جماعات يسارية، بما في ذلك الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والشيوعيين والاتحادات الطلابية. تنظر نادية غسوس إلى الوراء في تجارب قمع النساء في خلال هذه الفترة، وتصنفهن إلى فئتين. الأولى تشمل النساء اللواتي كن منخرطات سياسياً في حركات يسارية ومصرح بها و/أو سرية. والثانية تتعلق بالنساء اللواتي اعتُبر أحد أفراد أسرهن "عدواً للدولة" أو "أعداءاً على أمن الأمة": ليس فقط الأمهات والزوجات والبنات والأخوات، وإنما أيضاً بنات الأخ/الأخت وبنات العم والحفيدات وأخوات الخصوم السياسيين. وبالتالي، فإن هيئة الإنصاف والمصالحة هي أول محاولة رسمية للاعتراف المؤسسي بالضحايا غير المباشرين، مما يسمح لهم أيضاً بالتعبير عن أنفسهم والإدلاء بشهاداتهم أمام اللجنة.²⁶

24 روث روبو مارين، النوع الاجتماعي بالتعويضات: التسلسل الهرمي المقلق للنوع الاجتماعي لدى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان، (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2009).

25 نادية غسوس، "صمت التاريخ"، *Confluences Méditerranée* 62، العدد 3 (2007): 39-60.

26 المرجع نفسه.

ونتيجة تبادل "الممارسات المقارنة الجيدة"، ألهمت هذه الخصوصية المغربية الخبراء الذين ساعدوا في صياغة المقاربة القائمة على أساس النوع الاجتماعي لمسار العدالة الانتقالية في تونس. في شهر أيار/ مايو 2015، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعثة لمدة أربعة أيام إلى المغرب حيث جمعت خمسة أعضاء من هيئة الحقيقة والكرامة مع أعضاء سابقين في هيئة الإنصاف والمصالحة بهدف دمج النهج القائم على النوع الاجتماعي في مسار العدالة الانتقالية.

الخصوصية التونسية

بعد عدة أشهر من دعوة التونسيين إلى رفع قضاياهم إلى هيئة الحقيقة والكرامة وفروعها الجهوية لم تشكل قضايا المرأة سوى نسبة خمسة بالمائة فقط من إجمالي قضايا الضحايا. ويعزى هذا الإقبال المنخفض إلى أسباب مختلفة، بما في ذلك انعدام الثقة في العملية، المرتبط على وجه الخصوص ببطء تنصيب هيئة الحقيقة والكرامة والاتهامات باستغلال الأحزاب السياسية لها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النساء لم يتماثلن مع صفة الضحية بوجه عام. والشعور بالافتقار إلى الشرعية هو أحد خصائص النوع الاجتماعي التي كثيراً ما تمنع المرأة من الشعور بصفة الضحية على النحو المماثل للرجل. وكما تبين فيونا روس في دراستها عن مشاركة المرأة في مسار العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا (1995)، فإن النساء لا يملن فقط إلى التقليل من شأن تجربتهن في المعاناة، بل إنهن يضعن معاناة أقاربهن الذكور في موقع مركزي.²⁷ **على سبيل المثال، لم يكن العديد من النساء في تونس اللواتي عانين من ضرر جسدي ومعنوي ناشئ عن صلتهم بالرجال على دراية بقدرتهن على اكتساب صفة الضحية.**

ولقد مكّن الترويج لإمكانية اكتساب صفة الضحية غير المباشرة هيئة الحقيقة والكرامة من زيادة عدد الملفات المتعلقة بالمرأة. وأجرت اللجنة، بالشراكة مع العديد من وكالات الأمم المتحدة والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، حملة توعية بشأن النوع الاجتماعي استهدفت الجمعيات والمنظمات المحلية والإقليمية. وفي خلال هذه الحملة، روج الخبراء أساساً لفئة الضحايا غير المباشرين:

"وارتفعت معدلات مشاركة النساء من 5 في المائة إلى 23 في المائة، وهو رقم مرضٍ جداً بالنظر إلى السياق التونسي ومقارنةً بطبيعة الانتهاكات المشمولة في ولاية هيئة الحقيقة والكرامة. تتفق منظمات المجتمع المدني التابعة لمنصات العدالة الانتقالية على أن التغيير في السلوك قد أحدثه المشروع بالإشارة إلى حملة التوعية "الجندرية" التي قامت بها وكالات الأمم المتحدة والمركز الدولي للعدالة الانتقالية. تمكنت النساء من مفهوم الضحية الثانوية أو غير المباشرة، وفهمن أن من حقهن تقديم شكوى، حتى لو كان أزواجهن هم الذين تعرضوا للتعذيب في السجن. وقد أمكن الوصول إلى هذه النتائج إذ كان من المسلم به أن انخفاض مشاركة المرأة في بداية المسار تعود إلى نقص في المعلومات".²⁸

27 فيونا سي روس، "الكلام والصمت: شهادة المرأة في الأسابيع الخمسة الأولى من جلسات الاستماع العلنية للجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا"، في إعادة تشكيل عالم العنف والمعاناة الاجتماعية والانتعاش، إد. فينا داس وآخرون، (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2020)، 250-280.

28 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، دعم عملية العدالة الانتقالية في تونس. تقرير تقييم منتصف المدة، ش.م.ل، 2016.

كشفت النساء عن المعاناة النفسية المرتبطة بفقدان أحبائهن، خاصةً في سياق الثورة وقد سلّطت أمهات الجرحى وشهداء الثورة الضوء على الظلم الذي تعرضن له منذ سنة 2011. تظاهرت النساء ونظمن اعتصامات ووقفات مختلفة منذ عام 2011، وحضرن أيضًا جلسات الاستماع العلنية لهيئة الحقيقة والكرامة، وغالبًا ما جلسن في الصف الأمامي يحملن صورًا لمفقوديهن.

لمياء الفرحاني، محامية ورئيسة جمعية أوفياء المعنية بجرحى وشهداء الثورة، هي شقيقة الشهيد أنيس فرحاني، 20 عامًا، الذي قُتل برصاص ضابط في 13 كانون الثاني / يناير 2011. كمحامية، كانت لمياء تؤمن دائمًا بالعدالة وتناضل من أجلها حتى اليوم الذي "تغير فيه كل شيء"، وهو اليوم الذي توفي فيه شقيقها في خلال ثورة 2010/2011. وتوضح أنها فقدت الثقة في استقلال القضاء بعد مقتل شقيقها، خاصة بعد أن فشلت المحاكم العسكرية في تحقيق العدالة لأسرتها وعائلات الضحايا الآخرين. تقول لمياء إنها تسعى منذ ذلك الحين إلى تحقيق العدالة لشقيقها الشهيد و"للتخفيف عن أسرتها". وهي منخرطة في معالجة ملفات الشهداء والجرحى وهي قريبة جدًا من العائلات. وتؤكد: "لكل ضحية أو شهيد، هناك أم وأخت وزوجة وابنة [...] تعيش اليوم حالة حزنٍ شديد".²⁹

وبعيدًا عن عائلات جرحى وشهداء الثورة، عانت العديد من النساء على المديين المتوسط والبعيد بسبب المعارضة السياسية من أقاربهن للنظام القائم. سمح الاعتراف بـ "الضحايا غير المباشرين" للعديد من النساء بالتعبير عن تجربتهن مع الديكتاتورية، مما ألقى الضوء على النظام القمعي وكيفية الحفاظ عليه.

كانت فكرة الضحية غير المباشرة موضوع تقرير مطوّل نشره المركز الدولي للعدالة الانتقالية وكتبته الدكتورة دوريس غراي، الأستاذة المشاركة في جامعة الأخوين في إفران، المغرب. ويستند التقرير، المعنون "من يسمع صوتي اليوم؟" بشكلٍ خاص إلى مقابلات نوعية أجريت مع 250 ضحية من الضحايا غير المباشرين في جميع أنحاء البلاد.³⁰ وتشمل هذه الفئة، على وجه الخصوص، النساء والفتيات وشقيقات الرجال، والمعارضين السياسيين، المسجونين بسبب نشاطهم السياسي. وعلى وجه الخصوص، تُبين الدراسة الاستقصائية أنه على الرغم من أن الدولة لم تستهدف المرأة مباشرة، إلا أن الأخيرة عانت من هذه العواقب الوخيمة، نفسيًا وجسديًا على السواء. وتعرض العديد منهنّ للإذلال الشديد على أيدي الشرطة، ضمنًا النساء اللواتي يرتدين الحجاب، وأحيانًا واجهت التعرّي القسري والاعتداء الجنسي في مراكز الشرطة. وحُرمت نساء عديدات من الرعاية في المستشفيات أو من الالتحاق بالمدارس الثانوية أو الجامعات في سياق نبذ المعارضين السياسيين وأسرههم. وفي كثير من الأحيان، أقرت النساء تعرضهنّ لعقوبات اجتماعية متعلقة بسجن زوج أو أخ كأنها نوع من العزلة الاجتماعية، مع انهيار لعلاقات الصداقة والجوار، وتذكر بعض تجارب الإذلال في المدرسة التي قد تعرض لها الأطفال.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن أبناء المعارضين السياسيين والمعتقلين تأثروا نتيجة سجن أو استهداف والديهم من قبل النظام السابق. هذا ما شاركتنا به درة الميغيري، ابنة العقيد محسن الميغيري، المولودة عام 1994، بعد ثلاث سنوات من فصل والدها في قضية براكا

29 لمياء فرحاني، مقابلة عبر الإنترنت مع ماهر حنين، 29 آذار / مارس 2021.
30 دوريس غراي، "من يسمع صوتي اليوم؟"، النساء الضحايا غير المباشرين في تونس (نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2018).

الساحل.³¹ وتوضح درة أنها لاحظت الحالة النفسية الصعبة لوالدها، الذي عاش أكثر من 20 عامًا من المراقبة الإدارية، مضايقات الشرطة، عدم الاستقرار الاقتصادي، حظر السفر، واستحالة تلقي العلاج في المستشفيات العامة. بالإضافة إلى التأثير النفسي لهذا النوع من التجارب في عائلات الضحايا، فإن الأبناء لم يسلموا من تضيقات جهاز النظام القمعي. فعلى سبيل المثال، حُرِّموا الالتحاق بالجامعات العامة أو العمل في مؤسسات الدولة.

"نشأت في عائلة يسكنها الخوف. كثيرًا ما كانت الشرطة تراقبنا أنا وإخوتي. وكلمنا صنعوا نسخًا من دروسهم الجامعية، اشتبه بقيامهم بطباعة منشورات. أنا شخصيًا كان لدي في فصلي المدرسي اثنان لوزير سابق، وأعضاء هيئة التدريس والإدارة فعلوا كل شيء لعزلي. في ذلك الوقت، مُنعت المشاركة في الأنشطة التي تنظمها المدرسة مثل الرحلات. أثر هذا التهميش في كثيرًا".³²

إن مسألة التداعيات الاقتصادية مهمة وتطرح بصورة مركزية في قصص النساء المقربات من المعارضين المسجونين. حُرِّم العديد من النساء من الحصول على عمل أو من الدراسة بسبب التزام أقاربهن، مما زاد من صعوبة البقاء عندما كان الرجال مسجونين. وأفاد العديد منهن بأنهن استخدمن العمل في القطاع غير الرسمي أو عملن من المنزل لتجنب المضايقات، من أجل ضمان البقاء الاقتصادي للأسرة.

وهذه الشهادات قيمة من حيث أنها تُظهر، في استمرارية عمل بياتريس هيبو،³³ أن ممارسة الهيمنة تمر أيضًا عبر الأنشطة الاقتصادية. عانت النساء بشكل غير مباشر من الديكتاتورية والهيمنة الاقتصادية التي سمحت للاستبداد بالهيمنة والاستمرار. وقد حظي مفهوم العنف الاقتصادي أيضًا باهتمام خاص في تونس وأدمج في مشروع القانون الإطاري المتعلق بالعنف ضد المرأة، الذي استفاد، في جملة أمور، من تجربة الضحايا غير المباشرين. ويعرف العنف الاقتصادي بأنه "أي فعل أو امتناع عن التصويت يُحتمل أن يستغل المرأة أو يحرمها من الموارد الاقتصادية، بغض النظر عن مصدرها، مثل الحرمان من الأموال أو الأجور أو الدخل، والسيطرة على الأجور أو الدخل، وحظر العمل أو الإكراه على العمل".³⁴

في الشهادات كثيرًا ما ذكر الضحايا غير المباشرين أنهم اعتادوا أن يجلبوا لأقاربهم المسجونين سلّة "الخص" التونسية التقليدية (المعروفة باسم القفة) كل أسبوع. هذه السلّة، التي كان فيها طعام وسجائر وملابس، تعكس جزئيًا ثقل القمع الذي يمارسه النظام الاستبدادي، بحسب الشهادات.

ويعتبر عبء القفة الرمزي مهمًا في روايات الضحايا من حيث أنّ الأخير يتضمن إشارة إلى التكلفة الاقتصادية والعاطفية التي تربط النساء بأقاربهن المسجونين. شكّلت القفة موضوع معرض متنقل بعنوان "أصوات الذاكرة"، نظمته المركز الدولي للعدالة الانتقالية بمساعدة العديد من الفنانين. استندت رحلة المعرض هذه إلى شهادات العديد من الضحايا غير المباشرين من النساء، ولكن أيضًا إلى قصة مصورة توضح قصص النساء والعلاقة بالقفة.³⁵

31 وفي عام 1991، اتهم 244 ضابطًا عسكريًا، يزعم أنهم ينتمون إلى حركة النهضة الإسلامية، بالتخطيط لانقلاب ضد نظام بن علي، وسجنوا وعذبوا وطردهوا من الجيش. وتعرف هذه الحالة باسم قضية "براكة الساحل".

32 درة الميغري. مقابلة.

33 هيبو، قوة الطاعة.

34 القانون الأساسي رقم 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة.

35 لمزيد من المعلومات، راجع: <https://www.ictj.org/media/5519>.

في أدبيّات السجون في المغرب العربي والشرق الأوسط، يذكر العديد من كتابات السجناء أو أقاربهم القفة كعنصرٍ مركزي في تجربتهم في السجن. ومن الأمثلة على ذلك عنوان كتاب فتحي بن حاج يحيى، *La gamelle et le couffin* أو كتاب جيلبار النقاش بعنوان *Cristal* الذي كتبه خلال فترة وجوده سجنه على علب سجائر من ماركة "كريستال". يروي نقاش قصته كسجين وقصة أشخاص آخرين التقى بهم في السجن. ويصف القفة بأنها "أول مظهر من مظاهر التماس مساعدة العائلة أو الأصدقاء، والخيط الأول الذي يربط بالعالم، العالم الآخر".³⁶ هذا وسجلت نساء مقرّبات من سجناء سابقين تجاربهنّ في ذاكرتهنّ. ومن الأمثلة على ذلك كتاب خديجة التومي بعنوان "حصاد الشتات"، الذي يصف تجربتها في زيارة زوجها، المعتقل السياسي.³⁷ وذكرت نساء عديدات تجارب مواجهة عنيفة مع الشرطة وحراس السجون الذين كانوا يمنعون الزيارات أو لا يسمحون لهن بالدخول.

وتترتب تكلفة مالية كبيرة، خاصة بالنسبة للعديد من النساء اللواتي يعشن على بعد أميال من السجون حيث يُعتقل أفراد عائلتهن. وهكذا، يفيد العديد من النساء عن اضطرارهن إلى القيام برحلات تستغرق أكثر من يوم، والنوم في الخارج ليتمكن أخيراً من الوصول إلى السجن، وغالباً ما لا يكنّ متأكّداً من القدرة على زيارة أحبائهن أو من السماح لهنّ بتسليم القفة. وعليه، تقتزن التكلفة المالية للقفة، التي يتطلب تحضيرها في بعض الأحيان التداين، بالتكلفة النفسيّة لاستثمار كبير.

وتسمح فئة الضحايا غير المباشرين بالاعتراف على نطاقٍ أوسع بالضحايا من النساء من خلال معالجة أنواع أخرى من الضرر غير انتهاكات حقوق الإنسان. كثفت التوعية بهذه الفئة بين صفوف النساء والرجال، مما أدى إلى إهمال وتهميش تجارب العديد من الضحايا المباشرين وأقاربهم. مصطلح "غير مباشر" هو في حدّ ذاته مربك. وتجدر الإشارة أولاً إلى أنه نادراً ما يُستخدم من قبل الضحايا من الإناث، ولكنّه يلمح أيضاً إلى النساء أو يعتبرهن "أضراراً جانبية" في سياق تجارب الرجال الضحايا. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما اعتبرت النساء المرتديات للحجاب ممن تعرضن لمضايقات الشرطة ضحايا غير مباشرات لأنهن قريبات من الرجال المسجونين، على الرغم من أن الحجاب كان السبب الرئيسي للتدابير المؤسسية التي استهدفهم (المرسوم 108 يليه المرسوم 98). وهذا يدل على الحاجة إلى مراعاة خصوصية معاناة المرأة وكذلك إعادة التعريف بما يُمكن اعتباره مقاومة أو معارضة. أظهرت العديد من كتابات المختصين في علم السياسة والاجتماع، بما في ذلك آصف بيات، أن فهم الاستبداد لا يمكن أن يغني عن إعادة تفسير ما هو سياسي.³⁸ وإن مسألة مقام الضحية والمسائل ذات الصلة معقدة وتتطلب، كما ذكر في مقدمة هذا التقرير، مراعاة الطابع الإجرائي المتعلق بهذه الفئة.

وفقاً لفاسين وريختمان، فإنّ تعريف صفة الضحية كأنه بمثابة ظاهرة سياسية يمكن وضعها في موضعها التاريخي. كما أنّ هذا الطابع المبني لفئة "الضحايا" هو الذي يفسر في علم الاجتماع، عدم ارتباط وضع الضحية وإمكانية اكتساب النساء والرجال هذه الصفة، بطبيعة القمع.³⁹

36 جيلبار النقاش، كريستال (تونس، طبعات سلامبو، 1982).

37 خديجة التومي، شتات (تونس، دار المها، 2011).

38 سليمة قبائلي، 2021، انتقال النوع الاجتماعي للعدالة: آثار التسمية الدولية على النساء (الضحايا) في تونس (2011-2018). أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، دافع عنها في EHESS.

39 ديديه فاسين وريتشارد ريشتمان، إمبراطورية الصدمة: تحقيق في حالة الضحية (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 2007)، 107.

وبالتالي، فإن العديد من النساء لا يعتبرن أنفسهن ضحايا، حتى لو تعرّضن لانتهاكاتٍ معترفٍ بها كنتيجة من نتائج الديكتاتورية. وهكذا، ترفض ابتهال عبد اللطيف، الرئيسة السابقة للجنة المرأة في هيئة الحقيقة والكرامة، اعتبار نفسها ضحية على الرغم من التمر الذي عانتها والقيود المفروضة على حقوقها وحرياتها في ظلّ نظام بن علي. وبعد أن كانت على اتصال بالعديد من النساء ضحايا الديكتاتورية، لاحظت أن التعريف الرسمي لوضع الضحايا له حدود: "إن تصنيف قانون العدالة الانتقالية لم ينصف هؤلاء النساء بوصفهن ضحايا، حتى لو كان تصنيفاً ضرورياً وقانونياً".⁴⁰

تميز ابتهال عبد اللطيف بين التعريف الرسمي والقانوني لـ "الضحية" والقدرة على التعرّف على الذات في هذه الصفة، والتي هي أكثر مسألة ذاتية للأشخاص المعنيين. وتضيف أنّ مفهوم الضحية يصبح وصفاً مجرداً له حدود في قدرته على الكشف عن المعاناة. وتخلص إلى أن الكلمة تختصر تجارب الأشخاص المعنيين وتستغلّها، ولكن قبل كل شيء تمحو فرادة التجربة وخصوصيتها باسم مفهوم عامٍ للمعاناة.

3

إدماج المرأة
واستبعادها من
مسار العدالة
الانتقاليّة

3. إدماج المرأة واستبعادها من مسار العدالة الانتقالية

في القسم السابق، سلطنا الضوء على صوت الضحايا من النساء في بعدٍ فرديٍّ وجماعيٍّ مزدوج. وعلى وجه الخصوص، أظهرنا كيف أتاح السياق السياسي للكثير منهنّ أن يُصبحن فاعلاتٍ في الفضاء العام.

وسنركّز في هذا القسم على الدور الذي يؤديه المجتمع المدني وهيئة الحقيقة والكرامة في آن واحد في مجال الوساطة من حيث تيسير عملية التعبير والمشاركة وهيكلتها والتشجيع عليها.

دور المجتمع المدني ومساهمة

في ظل نظام بن علي، كان المجتمع المدني، باستثناء عددٍ قليلٍ من الجمعيات المستقلة والمقاومة، خاضعاً لسيطرةٍ دائمةٍ من الدولة. أدى هروب الرئيس السابق في كانون الثاني/يناير 2011 إلى ديناميّةٍ غير مسبوقَةٍ من النشاط الجمعياتي. وهكذا، بين عامي 2011 وأيلول/سبتمبر 2021، تمّ إنشاء 24,103 جمعيةٍ مختلفة، بما في ذلك أكثر من 200 جمعية نسائية. ووجدت استعادة المجتمع المدني مكانته جزءاً من المجال الأكاديمي وكانت موضوع الكثير من البحوث حول هذه المسألة.

في مقالٍ بات مشهوراً الآن، يجادل عالم الاجتماع عبد القادر زغال بأنّ مفهوم المجتمع المدني كان غائباً عن قاموس علماء الاجتماع التونسيين والعرب بشكل عام، في ستينيات وسبعينات القرن المنصرم وأنّ استخدامه في الخطاب الأكاديمي بدأ أوائل الثمانينات.⁴¹ ثم قد شكل تعريف هذا المفهوم موضع جدل واسع، وخاصة فيما تعلق بدوره في المجتمعات التي تسعى إلى تحرير نفسها من الأنظمة الاستبدادية.⁴²

نشأت العدالة الانتقالية في سياقٍ سياسيٍّ جديدٍ اقترن بتطور المجتمع المدني بعد عددٍ من الفترات الاستبدادية. يقترح العربي شويخ وإريك غوب الترتيب الزمني التالي: الأزمة (1980-1987)، سطوة النظام الاستبدادي (1987-1994)، وإعادة تشكيل النظام الاستبدادي من قبل بن علي (1990-2000)، وصعود المعارضة في المجتمع التونسي مما أدى إلى الثورة (2000-2011).⁴³

في هذه الدراسة، نعتمد تعريف يورغن هابرماس الواسع للمجتمع المدني باعتباره "موضوع الرأي العام"⁴⁴ مما يجعل المجتمع المدني نتيجةً من نتائج الصراعات الاجتماعية والأيدولوجية والسياسية. ويبرهن تعدد مبادرات المواطنين إلى الدور الجديد الذي يضطلع به المجتمع المدني في السياق التونسي.

41 عبد القادر زغال، "مفهوم المجتمع المدني والانتقال إلى التعددية الحزبية"، حولة أفريقيا الشمالية (1989): 207-228.

42 انظر جان كلود فانان، "في اتساع مفهوم"، في منشورات أنا بوزو، المجتمعات المدنية في العالم المسلم، باريس 51، 2011، 68-La Découverte.

43 العربي شويخ وإريك غوب، تاريخ تونس منذ الاستقلال، باريس: 2015، La Découverte.

44 يورغن هابرماس، القانون والديمقراطية، (باريس: غاليمار، 1997)، 394.

فإلى أي مدى شارك هذا المجتمع المدني في مسار العدالة الانتقالية، وبشكل أكثر تحديداً في المساهمة في تقوية دور للضحايا من النساء وتدعيم مطالبهم؟ منذ بداية المبادرات المحيطة بمسار العدالة الانتقالية في كانون الأول/ديسمبر 2011، أصبح هذا المصطلح مركب أساسي لنجاح عملية "الانتقال الديمقراطي".

ساهمت الثورة التونسية، من خلال السماح بفتح الفضاء المجتمعي، في تطوير الفضاء النضالي للمرأة. وظهرت مجموعات جديدة، بما في ذلك الجمعيات ذات الانتماءات الإسلامية، في أعقاب سقوط النظام. وتوجه هذه الجمعيات الجديدة نشاطاتها نحو كل الإجراءات الرامية إلى الاعتراف بالضحايا من النساء وإبراز الانتهاكات المرتكبة ضدهن. شاركت مجموعات أخرى، منذ عام 1980، مثل الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD) وجمعية النساء التونسيات للبحث والتطوير (AFTURD)، في تسليط الضوء على القمع الذي تتعرض له المرأة كالتهميش الاقتصادي والاجتماعي الممنهجين. وقد ساهمت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات أيضاً في مختلف المناقشات حول العدالة الانتقالية ودعت إلى المشاركة الهامة للمرأة في العملية حتى قبل تأسيسها.

ومن بين الجمعيات الجديدة التي ولدت في أعقاب الثورة، جمعية تونسيات، التي حددت لنفسها هدف الدفاع عن حقوق المرأة ودعم مشاركتها السياسية. وبهذا المعنى تعمل بنشاط من أجل إيصال صوت الضحايا من النساء وتسليط الضوء على تجاربهم. وقد اتخذت الرئيسة السابقة، ابتهاج عبد اللطيف عدة إجراءات في هذا الاتجاه منذ عام 2011:

"تمكنت جمعيتنا من تنظيم أول جلسة استماع علنية في شهر نيسان/أبريل 2012 تسمح للنساء الضحايا بمشاركة شهادتهن بشجاعة كبيرة. وأعربت النساء عن استعدادهن لتجاوز مآسيهن، لأنهن ما زلن يعشن تحت تأثير الانتهاكات [المرتكبة بحقهن]. حينما يتكلم المرء يحرر نفسه، ويشفى".⁴⁵

وفرت الجمعية مساحات للنساء للتحدث، وبدأت حملة لجمع الشهادات من ضحايا السجن التعسفي في ظل نظام بن علي وبورقيبة. جمعت أكثر من 400 ملف للنساء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من مختلف المناطق في تونس.

ومن جانبها، عملت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات على تسليط الضوء على تجارب النساء اللاتي تعرضن للقمع من خلال تنظيم محاكمة صورية للنساء بعنوان "أي عدالة انتقالية للمرأة؟ من أجل حياة كريمة ومساواة وعدالة" بالاشتراك مع مكتب شمال أفريقيا وتونس لمؤسسة هاينريش بول وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. عقدت جلسات هذه المحاكمة الصورية في كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس العاصمة أيام 20 و21 و22 كانون الأول/ديسمبر 2011، في مدرّج يؤمه عدد من الصحفيين والناشطين والطلاب ومواطنين عاديين. ويأتي هذا النشاط الجمعياتي أيضاً في إطار استمرارية أول بحث ميداني أجرته الجمعية في أعقاب الثورة، سجلت من خلاله الجمعية شهادات نساء ورجال حول عنف الشرطة الذي تعرضوا له خلال الانتفاضات الشعبية في كانون الأول/ديسمبر 2010 كانون الثاني/يناير 2011. كانت هذه الشهادات موضوع تقرير صادر

عن جمعية ATFD بعنوان "قمع الانتفاضات الشعبية 2010-2011، قصص وشهادات. أيّ عدالة انتقالية للمرأة؟"⁴⁶

استمعت المحكمة السورية في وقتٍ لاحقٍ إلى قصص العديد من النساء اللواتي تعرّضن للقمع في ظل أنظمة ديكتاتورية مختلفة في العالم العربي. وفي هذه المناسبة، تحدّثت مباركة محفوظ، التي تعرّضت للسجن في عام 1972 وللتعذيب على خلفيّة انتمائها إلى منظمة معارضة، وطاوس الشرايطي، زوجة الأزهر الشرايطي، الذي اختطف وأُعدم في ظلّ نظام بورقيبة.

ومن الروايات البارزة الأخرى في إطار هذه المحاكمات السورية رواية رشيدة كوكي، وهي معينة منزليّة سابقة عملت في منزل أسرة أصهار الرئيس المخلوع بن علي. تعرّضت للتعذيب وحُكم عليها بالسجن لعدة سنوات في أعقاب شكوى قدّمها أصحاب عملها.⁴⁷ تُظهر هذه المبادرة، التي صمّمتها ونظّمتها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، استثماراً حقيقياً في حيّز العدالة الانتقالية من جانب الجمعيات النسائية. وتطالب هذه الأخيرة بالاعتراف بالانتهاكات المرتكبة ضد النساء الضحايا في ظل الديكتاتورية. يقترن هذا الاعتراف بمشاركة أوسع للمرأة في المسار المؤسّساتي للعدالة الانتقالية.

وبحسب ستيفان لاتي، فإن "تعبئة الضحايا لا تستمد فحواها من الدوافع العاطفية بقدر ما تكمن في الحيّز المخصص للتظاهرات العامة التي تعبّر عن الاستياء".⁴⁸ وهذا يعني أن ما يجعل تسييس القضية لصالح الضحايا ممكناً هو إمكانية إنتاج مساحاتٍ تستطيع فيها الضحايا التحدث علناً.

وتتيح هذه المساحات للنساء تقديم شهادتهن المختلفة، التي تكشف عن حجم الانتهاكات المرتكبة ضدهنّ وكذلك الطابع الفردي والخاص لمسيرة كلّ امرأة. وهكذا سمح المجتمع المدني، من خلال مشاركته في العملية، بخلق مساحاتٍ للتضامن والتنشئة الاجتماعية للضحايا.

ليلي تميمي، ناشطة ومؤرخة يسارية، اعتقلت في 1970 بسبب نشاطها النضالي مع الاتحاد العام لطلبة تونس (UGET) ومنظمة "العامل التونسي" اليسارية، تصرّ على قيمة شهادة المرأة لتعزيز التجمعات النسوية. ذكرت في خلال مقابلتنا معها مساهمتها في كتاب بعنوان "بنات السياسة" صدر عام 2021. يسرد هذا الكتاب شهادات العديد من الناشطات اليساريّات المسجونات في السبعينيات: "المسارات الفردية غايّة في الأهميّة، لكن الأهم منها هو العمل الجماعي، مجموع المسارات التي تربط الأجيال. سيسجّل التاريخ نضالنا (لنشر الكتاب) كعمل جماعي".⁴⁹

وشدّدت على أنّ بناء ذاكرة جماعيّة للناشطات يجب أن يكون جزءاً من منظورٍ أوسع لوضع أسس القانون القائم على المساواة.

46 الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، قمع الانتفاضات الشعبية 2010-2011 قصص وشهادات. أيّ العدالة الانتقالية للمرأة؟ الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، تونس، 2011.

47 ألفة بلحسين. Tunisie : une esclave des Trabelsi face à ses anciens maitres. <https://www.justiceinfo.net/fr/44922-tunisie-une-esclave-des-trabelsi-face-a-ses-anciens-maitres.html> 16 تموز / يوليو 2020.

48 ستيفان لاتي، "من الحركات العاطفية" إلى تعبئة العواطف، *Terrains/Théories*، العدد 2 (2015): 244. <http://journals.openedition.org/teth/244>.

49 ليلي تميمي، مقابلة مع ماهر حنين، تونس، 30 آذار/مارس 2021.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاعتماد على إنشاء مساحاتٍ نضاليّةٍ نسويّةٍ جديدةٍ تكون تعبئتها أيضًا جزءًا من الاعتراف بالظلم المرتكب في ظل الدكتاتوريّة، ولكن في ظلّ سجّلٍ جديدٍ للعمل الجماعي. هذه هي حالة فريال شرف الدين، وهي ناشطة سابقة في الاتحاد العام لطلبة تونس تعرضت للعديد من المضايقات في ظل نظام بن علي في نهاية العقد الأول من القرن الحالي. عملت فريال منذ العام 2011 في جمعيّة "مانيش مسامح" و"حاسبوهم" وأنشأت جمعيّة كلام. تقول "نحن نعمل على تعزيز حقوق المرأة وحقوق الإنسان بشكلٍ عامٍ، ونرمي إلى استهداف الفئات الضعيفة في المناطق المهمشة. عملنا مع الفتيات اللواتي نشأن مع الثورة مهمٌ للغاية".⁵⁰



تونسيون يلوحون بالأعلام الوطنية ويرددون هتافات بمناسبة الذكرى الخامسة لثورة 2011. 14 كانون الثاني/يناير 2016. شارع الحبيب بورقيبة في تونس. بعدسة فتحي بعليد/ وكالة الأنباء الفرنسيّة عبر Images Getty.

دور هيئة الحقيقة والكرامة في تعزيز مشاركة المرأة في العدالة الانتقالية

اضطلعت هيئة الحقيقة والكرامة بدورٍ حاسمٍ في تمثيل الضحايا من النساء في عملية العدالة الانتقالية. منذ بداية المناقشات داخل الهيئة، لا سيما أثناء إنشاء اللجان المختلفة، برزت مسألة النوع الاجتماعي كجانبٍ ضروريٍّ. وحظيت هذه بدفاع أعضاء الهيئة والخبراء التابعين لمنظمات غير الحكومية الذين طلبوا صياغة توصياتٍ محددةٍ في هذا الصدد.

شكل اعتماد نهج محوره النوع الاجتماعي أو المرأة موضوع نقاش بين أعضاء الهيئة الذين قرروا في النهاية إسقاط مصطلح "النوع الاجتماعي" لعدة أسباب، لا سيما أنه لا يظهر في القانون حول العدالة الانتقالية وأنه غير معروفٍ لعامة الناس، على عكس مصطلح "النساء". وعليه، تقرر أخيراً إنشاء لجنة خاصة بالمرأة.

كما ذكر سابقاً في هذا التقرير، فإن للجنة المرأة دور شامل في التعامل مع القضايا التي تندرج ضمن ولاية اللجان الأخرى. بالإضافة إلى التركيز على حالات الضحايا من النساء، يمكن للجنة المرأة تقديم توصياتٍ إلى نظيراتها. وقد تم تحديد صلاحياتها في دليل إجرائي اعتمدته الهيئة عام 2014. تتولى اللجنة إعداد تقريرٍ شاملٍ لتوثيق وتحليل الانتهاكات المرتكبة ضد المرأة واقتراح إصلاحاتٍ تشريعيةٍ ومؤسسيةٍ لحماية المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي هذا الصدد، اتخذت لجنة المرأة إجراءاتٍ محددةً لتلقي الملفات الخاصة بالمرأة ومعالجتها وعقد جلسات استماع سرية وعامة. وهي وضعت في بادئ الأمر رقم اتصال مجانيٍّ خاصٍ بخدماتها لتلقي مكالمات الضحايا الإناث. يمكن للأخيرة بعد ذلك اختيار التعامل مع رجلٍ أو مع امرأة.

تقول علا بن نجمة المحامية ورئيسة لجنة التحقيق في هيئة الحقيقة والكرامة:

"نجحت الهيئة في مهمتها من حيث مشاركة الضحايا من النساء بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشرٍ. في بداية عملها، جمعت هيئة الحقيقة والكرامة خمسة بالمائة فقط من الملفات الخاصة بالمرأة. عام 2016، تمكنت من جمع 23 في المائة، وهذا بالطبع بدعمٍ مطلقٍ من الجمعيات النسائية الملتزمة بهذا الموضوع"⁵¹.

تؤكد علا بن نجمة أن هذه الزيادة في مشاركة المرأة يجب أن تعود إلى حملة التوعية التي نظمتها هيئة الحقيقة والكرامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمركز الدولي للعدالة الانتقالية في عام 2015 على مستوى الجهات من أجل تشجيع النساء على تقديم ملفاتهم ومن ثم الإدلاء بشهادتهن. **في أقل من عام، ارتفعت نسبة الملفات الواردة من النساء من 5 في المائة إلى 23 في المائة.**

وشاركت لجنة المرأة في تنظيم جلسات استماع عامة وقد خصت الضحايا من النساء بجلسة استماع خاصة، من أجل ضمان مراعاة خصوصية النوع الاجتماعي. وكان الهدف من جميع الجلسات، الخاصة والعامة، تحديد مسؤولية الدولة والأساليب المستخدمة وكذلك آثار

51 علا بن نجمة، مقابلة عبر الإنترنت مع ماهر حنين، 11 آذار/ مارس 2021.

القوانين المعتمدة بين 13 تموز/ يوليو 1955 و1 تموز/ يوليو 2013 فيما يتعلق باحترام حقوق المرأة وحقوق الإنسان بشكل عام، وفقاً للاتفاقيات التي صادقت عليها تونس.

كانت جلسة 10 آذار/ مارس 2017 مخصصةً بالكامل للانتهاكات المرتكبة ضد المرأة. ومع ذلك، تحدّث آخرون في جلسات استماع أخرى لم تركز على تجارب القمع الجنسانية. وهكذا، تم تنظيم جلسة استماع عامّة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للنضال من أجل حقوق المرأة في 8 آذار/ مارس 2017، تحدّثت في خلالها ست نساء من خلفيات متنوّعة ينتمين إلى أجيال مختلفة وميول سياسيّة وخلفيّات اجتماعيّة مختلفة، وقد اختارت اللجنة إظهار تنوع آليات ممارسة العنف وتنوع تجارب الضحايا من النساء.

كانت مباركة تونيكتي أولى المتحدثات وقد حملت قصتها وحدها وزن معاناة من يسمون بالضحايا غير المباشرين. السيدة مباركة تونيكتي، وهي أم لـ 14 طفلاً، رأت خمسة من أطفالها خلف قضبان السجن في التسعينيات. تروي في خلال شهادتها المصاعب النفسيّة والجسديّة والماليّة التي تحمّلتها عندما وُضع أبنائها في سجون مختلفة، وكان كل منهم بحاجة إلى قفّة أسبوعيّة من الغذاء.

في وقتٍ لاحقٍ من المساء أدلت أحلام بلحاج، الدكتورة والرئيسة السابقة للجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، بشهادتها من خلال بث مقطع مصوّر تم تسجيله مسبقاً ووصفت فيه التزام أعضاء الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ونضالهم ضد جميع أشكال العنف المرتكبة ضد المرأة. شكّلت مداخلتها فرصةً للتذكير بأنّ الجمعيات النسوية وأعضاؤها تعرّضت للقمع على الرغم من الصورة التي رسمها النظام في تلك الآونة في علاقته بالجمعيات.

وكانت أيضاً شهادة لإيناس الجفراوي، أصغر المشتكين في ذلك اليوم. تروي الأخيرة الظلم الذي تعرّضت له في سياق تطبيق المرسوم 108 الذي يحظر ارتداء الحجاب في المؤسسات الخاصة.

بينما أفاد عددٌ قليلٌ من النساء اللواتي أدلين بشهادتهن في ذلك اليوم إنهنّ تعرّضن لانتهاكاتٍ جسيمةٍ لحقوق الإنسان، تمكّنت أخريات من التحدّث في خلال جلسات استماع أخرى. هذه هي الحال بشكلٍ خاصٍ بالنسبة لبسمة البلعي التي وصفت في خلال الجلسة الأولى التي عقدت في تشرين الثاني / نوفمبر 2016، العنف التي عوملت به في مراكز ولاية نابل، حيث شهدت اغتيال رشيد الشماخي، وهو شخصيّة محورية ينتمي للمعارضة الإسلاميّة في تلك الفترة. لم تكن شهادتها مجرد فرصة للتذكير أن المرأة كانت ضحيّة انتهاكات حقوق الإنسان والتعذيب الجسدي والنفسي، ولكن أيضاً لإسماع صوت النساء الأخريات اللاتي قابلتهنّ في خلال محنتها.

تكشف شهادات الضحايا من النساء عن وعي جماعيٍّ قويٍّ بالطبيعة الجندريّة للقمع. وبالفعل، فإنّ دعم الجمعيات وعملهنّ منذ عام 2011 جعل هذا التضامن ممكناً ومكّن المرأة من استعادة ثقّتها بنفسها. يتم تعزيز هذه الهوية الجماعيّة القويّة من خلال عدم الخلط بين المساحات التي تمكّنت فيها المرأة من مشاركة خبراتها ورفع مطالبها، منذ اليوم التالي للثورة. علاوةً على ذلك، فإن الشهادة المؤثرة لبسمة البلعي لها صدى لدرجة أنها تتلقّى الدعم الفردي والجماعي من المجتمع المدني، الذي كان حاضراً في أثناء محاكمتها.

في هذا الصدد، يمكن أن نذكر المقال الذي أنتجته الصحفية ألفة بالحسين، والذي تناولت فيه عناصر قصة بسمه بالي، وكذلك الجمعيات التي رافقتها في خلال جلسات الاستماع المختلفة أمام الدوائر الجنائية المتخصصة. وقد وصل ملف بسمه إلى الدوائر الجنائية لخطورة الانتهاكات التي ارتكبت بحقها.

وفيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، حددت هيئة الحقيقة والكرامة 28 حالة اغتصاب واعتداء جنسي و688 حالة تعذيب، تمت إحالة العديد منها إلى الدوائر المتخصصة.⁵² اعترفت هيئة الحقيقة والكرامة بأشكال أخرى من العنف مثل "الطلاق القسري"، وهي حالات تمارس فيها الشرطة ضغوطاً على الأزواج لإجبارهم على الانفصال، والتي أبلغ عنها 340 رجلاً وامرأة.

العدالة الانتقالية موضع جدل

شكّلت العدالة الانتقالية موضوع العديد من الخلافات التي كان لها تأثير على تصوّر المسار من قبل الضحايا والمجتمع. وتجدر الإشارة إلى أنّ العملية تعرّضت في البداية لانتقادات نتيجة البطء في إنشاء الهيئة، ثم بسبب استغلالها من قبل حزب النهضة. أدّت الخلافات الداخلية واستقالة العديد من الأعضاء إلى تداعي ثقة البعض من السكان. توضح لنا زينب الشارني، ضحية انتهاكات حقوق الإنسان في ظل نظام بورقيبة بسبب ارتباطها بحركة برسبكتيف (هي حركة يسارية ويسارية متطرفة تعتبر إحدى حركات المعارضة التونسية الرئيسية في الستينيات والسبعينيات). أنّ هيئة الحقيقة والكرامة لم تعمل بشكل كافٍ على تصور المواطنين للعملية.⁵³

"واصلت هيئة الحقيقة والكرامة مهمتها في بيئة سياسية صعبة ومضطربة. في البداية كان النهج إجرائياً تماماً. كان ينبغي أن تتدخل بشكل أكثر وضوحاً وفعالية [للتأثير] في الرأي العام وتوعية المجتمع بشأن الآلام التي يسببها العنف الدولة".⁵⁴

هذا وأعرب مفوضو وأعضاء هيئة الحقيقة والكرامة عن تحفظهم بشأن الطريقة التي تسير بها العملية. وهذه هي حالة ابتهاج عبد اللطيف التي أدانت "التلاعب الذي مارسته هيئة الحقيقة والكرامة" في معالجة الملفات وعدم قدرتها على تنفيذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان مشاركة جميع فئات النساء: "لم يكن من الممكن الوصول إلى الموارد التي توفرها الهيئة ولم يكن لدى بعض النساء حتى هاتف وأعطين رقم بقالة القرية".⁵⁵

وأعربت ابتهاج عن أسفها من الموقف المتعالي الذي اتبعته هيئة الحقيقة والكرامة تجاه الضحايا والذي حال دون مشاركة النساء الأكثر تهميشاً في العملية، وأشارت إلى أنّ هذا يظهر كنتيجة النهج الاختزالي المتخذ للعدالة الانتقالية.

52 ألفة بلحسين، "تونس: التعذيب الذي لا يسمعه أحد من بسمه بالي"، جاستيس إنفو، 3 تشرين الأول / أكتوبر 2018.

53 لمزيد من المعلومات مراجعة الموقع: https://ftdes.net/rapports/Rapport_%20JT_2019.pdf.

54 لقاء مع الشارني.

55 لقاء مع عبد اللطيف.

تمثل الثورة نقطة تحوّل في التاريخ السياسي لتونس. فالانتفاضات الشعبية وتطلّعات الناس إلى الحرية ملاصقة للمطالب الاقتصادية والاجتماعية الأوسع مثل التشغيل والعدالة الاجتماعية وتنمية الجهات والمساواة بين المناطق في التنمية. إن التعبير عن جملة هذه المطالب هو ما يرد في هتافات الشعب المطالبة بالكرامة.

بعد مرور عشر سنوات، يقترن تقييم مدى نجاح الثورة بتقييم نجاح مسار العدالة الانتقالية. من خلال اعتماد نهج شامل للعدالة الانتقالية - الذي يأخذ في الاعتبار جوانبها الاجتماعية المختلفة - يمكننا تحديد عناصر معينة من تصور النساء لفعالية المسار ونجاحه في ضوء شهادتهنّ.

ساهم العديد من الضحايا، من خلال شهادتهنّ، في النقاش حول هذا المسار. تصوغ المرأة مطالب ملموسة لا تتعلق فقط بالاعتراف الفردي بالانتهاكات المرتكبة ضدها، ولكن بالمسار كأداة من المفترض أن ترسي سيادة القانون. شاركت حميدة عجنقي، على سبيل المثال، في المسار على نطاق أوسع، من خلال المشاركة في العديد من الندوات والمساهمة في زيادة الوعي بأهمية المسار. تشرح قائلة:

"كان المسار ضعيف منذ ولادته. ونجاحه مشروط بوجود اعتباراتٍ مسبقة. هذا ولن يتحقق التحوّل الديمقراطي من دون الحكم على الجناة إلا أن هذا المسار انهار قبل عامين مع تعطل الدوائر المتخصصة لذلك".⁵⁶

تواصل أخريات مثل سعيدة الصغير، ضحية المرسوم 108 وزوجة معتقل سابق، الاعتقاد بنجاح المسار بسبب قوة الشهادات التي تم الكشف عنها والتحوّلات الجارية في الحياة اليومية: "ما زلت أؤمن بالمسار. بعد الثورة، تمكنت من مشاركة معاناتي وكامل قصتي مع أطفالتي. كانوا مندهشين ومصدومين. شغل زوجي منذ الثورة أول وظيفة له في مكتب البريد".⁵⁷

وبالتالي، إذا حكمت حميدة عجنقي على المسار من زاوية الفعالية المؤسسية، إلا أنّ الزاوية الذاتية والعائلية هي التي يبدو أنها توطر موقف سعيدة الصغير. ويشكّل التعبير عن معاناتها والاعتراف بها فضلاً عن فخر أبنائها وإعادة التأهيل المهني لزوجها، حسب تعبيرها مكاسب تبين أن المسار مرضي إلى حدّ ما.

تعبّر النساء اللواتي عانين من الانتهاكات في سياق قمع المعارضين اليساريين أيضاً عن ترددهنّ ويؤكدن على حدود المسار وهو انتقاد متكرّر منذ فترة ما قبل إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة. تشرح ليلي تميمي ما يلي:

"المسار ثقيل بيروقراطياً من وجهة نظري. ما لاحظته هو أن العدالة الانتقالية، كما أفهمها، أي مسار يمكّن من الكشف عن إساءة استخدام السلطة والإعداد للمصالحة الوطنية، لم يتحقق. كانت الأفضلية للبعض على حساب البعض الآخر، والغلبة لآلية بيروقراطية ثقيلة للتعويض عن الضحايا. كان من الحري بدء مرحلة جديدة من خلال تشريك وتقريب الضحايا بغير المال والتعويض، بصرف النظر عن الحق في الاثنين معاً".⁵⁸

56 لقاء مع حميدة عجنقي.

57 سعيدة الصغير، لقاء إلكتروني مع ماهر حنين، 18 آذار/مارس 2021.

58 لقاء مع تميمي.

انتقاد ليلى التميمي يلقي صدي واسعاً في صفوف الرأي العام. **وقف جزء من المجتمع المدني ووسائل الإعلام على أن مسار العدالة الانتقالية قد تم اختصاره بالتعويضات المالية على حساب الأبعاد الأخرى كإعادة التأهيل والإصلاح المؤسسي اللذين يضمنان عدم تكرار الانتهاكات الشائعة في حقبة الديكتاتورية.**

وشددت على ضرورة تجاوز الاختلافات الأيديولوجية بين الإسلاميين والعلمانيين وعدم اختزال العملية بالتعويض المالي للضحايا. وبهذا المعنى، توضح كلماتها الحاجة إلى إنتاج مساحة من "عدم التفرد: ربط بين كل حالة خاصة ومجموع الحالات" للتغلب على التفرد والوصول إلى أفق جماعي.⁵⁹

بهذا المعنى، يصير لوك بولتانسكي ويان داري وماري أنجي شيلتز على حقيقة أن "الإشارة إلى المصلحة العامة وإرساء مبادئ التكافؤ تجعل من الممكن الجمع بين عناصر مختلفة في نفس الفئة". في هذا الصدد، لا يبدو أن قضية التعويضات المالية كما يراها الرأي العام تساعد في تحقيق هذا البعد المشترك.⁶⁰

يتعلق الانتقاد السائد الآخر للمسار بتنفيذ مشروع قانون المصالحة الوطنية، الذي اقترحه رئيس الجمهورية السابق الباجي قائد السبسي، في اليوم التالي لفوزه بالانتخابات الرئاسية وانتصار حزبه نداء تونس في المجلس التشريعي في خلال انتخابات 2014.

بالنسبة لعالم السياسة محمد ليمام، استبدل مشروع قائد السبسي المفهوم الشمولي للعدالة الانتقالية بمفهوم الحد الأدنى.⁶¹ وبالفعل، فإن المفهوم الذي أيدته الترويكا عام 2011 (الحكومة الائتلافية التونسية، المكونة من النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل) يقوم على أربع ركائز تتمثل في إثبات الحقيقة وتحديد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وحق الضحايا في جبر الضرر وإصلاح المؤسسات لضمان عدم التكرار. حظيت الاعتبارات السياسية والحزبية بالأولوية في مرحلة لاحقة، أولاً في ظل الترويكا مع الرغبة في السيطرة على المسار من جانب حزب النهضة ثم نداء تونس، الذي يهدف مشروع قانونه إلى تقييد العدالة الانتقالية. وهو، بحسب ليمام، شكل من أشكال العفو يدير ظهره للضحايا.

ظهرت تحركات عديدة تنتقد مشروع القانون، لا سيما من حركة الشباب "مانيش مسامح" التي ترى في الأخير محاولة سلطوية لهد مسار العدالة الانتقالية. هذه المبادرة الشبابية تدعو إلى الحفاظ على ذاكرة الضحايا وتدعو إلى تحقيق العدالة وتنص على مسؤولية الجلادين والفاستدين تحت شعار "أنا لم أنساك وأنت؟".

وبتاريخ 13 أيلول / سبتمبر 2017 اعتمد البرلمان القانون رقم 2015/49 الخاص بالمصالحة في المجال الإداري على الرغم من المعارضة السياسية الشديدة والتظاهرات. وبموجب القانون، يُسمح لموظفي الوظيفة العمومية المتورطين في قضايا الفساد في ظل النظام السابق باستئناف وظائفهم، من دون محاسبة أو إصدار أحكام. ويعيق القانون أي إمكانية لإجراء تحقيق قضائي وإصدار أحكام لمخالفة القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد الممنهج.

59 لوك بولتانسكي، "شرط عدم التفرد"، في الحب والعدالة كمهارات: ثلاث مقالات في علم الاجتماع حول العمل، (باريس: دار نشر 1990، Métailié)، 280-288.

60 لوك بولتانسكي، يان داري، وماري أنجي شيلتز، "La denial"، أعمال البحث في العلوم الاجتماعية 51 (آذار/مارس 1984): 3-40.

61 محمد ليمام، "الإدارة الاستبدادية للعدالة الانتقالية في تونس: مشاريع المصالحة الرئاسية"، في إريك جوبي، العدالة والمصالحة في الثورات المغاربية ما بعد العرب، 215-243، (IRMC Karthala, 2019).

بالنسبة للعديد من الضحايا من النساء، يمثّل اعتماد هذا القانون عقبةً أمام تحقيق المصالحة الوطنيّة، باعتبارها ركيزة من ركائز العدالة الانتقاليّة، بل ويفتح الطريق أمام العودة إلى الديكتاتورية. وهكذا، بالنسبة لزينب الشارني: "المسار لم يكتمل ولم تنجز حتى مع نشر تقرير هيئة الحقيقة والكرامة، نحن نعيش حالة من الغشّ أو عودة النظام السابق. يجب أن تصبح العدالة الانتقاليّة مسألةً وطنيّةً وألويّةً".⁶²

في الختام، تواجهت الحركتان بعد انتخابات 2014. من جهة، التوافق⁶³ مع السعي الوديّ للتوصّل إلى حلٍّ وديّ بين النخب الحاكمة الجديدة، مع الأغلبية البرلمانية المكوّنة من النهضة ونداء تونس. من ناحيةٍ أخرى، الضحايا والمجموعات الناقدة للنخبة الحاكمة المحتشدة ضد أيّ تسوية.

وعلى ضوء هذه الملاحظة، وردّاً على مسألة ما إذا كان يمكن اختزال العدالة الانتقاليّة بإجراءات قانونيّة وجنائيّة، أو ما إذا كان ينبغي بدلاً من ذلك اعتبارها عمليّة اشمل، نجيب بأن الانتقال من النهج الشامل لبابلو دي غريف إلى النهج الفردي لإلستر أو نهج الحد الأدنى من مارك أوسيل وصامويل ب. هنتنغتون حرم العدالة الانتقاليّة من هدفها الجماعي الأصلي وكان غير موافٍ لتحقيق الديمقراطية.

62 مقابلة مع الشارني.

63 لمزيد من المعلومات، انظر نادية مرزوقي، "العبور التونسي: من التسوية الديمقراطية إلى المصالحة القسريّة"، Pouvoirs، العدد 156، رقم 1، 2016، 83-94.

4

كشف الحقيقة،
حفظ الذاكرة
والمصالحة

4. كشف الحقيقة، حفظ الذاكرة والمصالحة

في هذا القسم الأخير، نعتمد نهجًا متعدد التخصصات لمعالجة جانبين رئيسيين للعدالة الانتقالية: أولاً، الحق في معرفة الحقيقة وواجب الذاكرة؛ وثانياً: العفو والمصالحة.

في مفترق طرق العلوم الاجتماعية والفلسفة، يجتهد خبراء/خبيرات في مجال العدالة الانتقالية بتكريس مفاهيم الذاكرة والعفو والمصالحة عند تطبيق التدابير المتعلقة بحقوق الإنسان. ولا بدّ من فهم حيثيات هذه الحقوق من أجل فهم الحيثيات الملموسة المتصلة بتطبيقها.

الحق في الحقيقة وحفظ الذاكرة

يكمّن الكشف عن الحقيقة في صميم مسارات العدالة الانتقالية. في الأدبيات المتخصصة، لا تعتبر "الحقيقة" حقًا فحسب، وإنّما أيضًا شرطًا أساسيًا لتجاوز التروما التي تعرض لها الضحايا. وتهدف الحقيقة، في هذا السياق، إلى تجريم المسؤولين عن الضرر بصورة فردية أو مؤسسية ورفع النقاب عن تجارب الضحايا، وكان العديد منهم ضحايا الاختفاء القسري أو ماتوا في ظروف غير معروفة. بالإضافة إلى ذلك، يخدم الكشف عن الحقيقة غرض عدم تكرار الجرائم المرتكبة، وهي ركيزة أساسية في مسار العدالة الانتقالية، انطلاقًا من إيقاظ الوعي وإحياء الذكرى.

يهدف مسار العدالة الانتقالية في تونس إلى إعادة بناء القضايا الفردية المتعددة لانتهاكات الحقوق على مدى فترة تاريخية مدتها 58 عامًا (من تموز/ يوليو 1955 إلى كانون الثاني/ ديسمبر 2013) بحيث يمكن لكل ضحية "سرد قصتها". ويتيح اختلاف الروايات الفردية رسم خريطة للعنف السياسي، وإبراز طبيعته الممنهجة، وتوضيح التسلسل القيادي، من أجل تحديد المسؤولين عن الانتهاكات من هياكل الدولة الاستبدادية التي غلبت كفة الإفلات التام من العقاب.⁶⁴

تناولت تخصصات مختلفة، ضمنًا التحليل النفسي والفلسفة، العلاقة بين السرديات والذاكرة الجماعية. بالنسبة لبول ريكور، على سبيل المثال، تكتسب الضحية هذه الصفة بواسطة وظيفة السرد فيما يُسمّى "بالهوية السردية"⁶⁵ والتي تشمل حبات القصص، التي تم تكوينها وإعادة تشكيلها، والتي تلعب دورًا مركزيًا في كتابة التاريخ. وبالتالي، سيكون للقصة الفردية وظيفة مباشرة في كتابة تاريخ مشترك وكذلك بصورة مباشرة في إنتاج ذاكرة جماعية.

وعليه، فإن العلاقة بالتاريخ والذاكرة تحدد الموقف الذي يمكن اتخاذه في مواجهة منطق العفو. في الواقع، ترتبط الذاكرة ارتباطًا وثيقًا بالنسيان. يمكن مقارنة الأخير على أنّه الرغبة

64 لمزيد من المعلومات الإطلاع على التقرير النهائي للهيئة الحقيقة والكرامة على الموقع: http://www.ivd.tn/rapport/doc/TDC_executive_summary_report.pdf والقانون حول العدالة الانتقالية <https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/SERIAL/95319/112171/F-313159060/TUN-95319.pdf>

65 المرجع: بول ريكور، الذاكرة، التاريخ، النسيان، باريس، 2000، 376. Seuil.

في محو آثار الماضي، ولكن أيضًا بطريقة إيجابية، باعتباره شرط أساسي لإيجاد الراحة النفسية. هكذا تكشف لنا لمياء الفرحاني أن: "عائلات الشهداء لم تنس بعد. ولم تتخط بعد ما حصل. لا يمكننا الحديث عن طي الصفحة حتى تحصل الضحايا على حقها في معرفة الحقيقة وتحديد هويّة من قتل طفلٍ أو أخٍ أو زوج".⁶⁶

إنّ الكشف عن الحقيقة في هذا السياق هو السبيل إلى تحرير الذات من ماضٍ مؤلمٍ وشرطٍ يسمح للشخص/الضحية باستعادة حياته الاجتماعية وفاعليته، أي قدرة الأفراد على أن يكونوا عناصر فاعلة.

بالنسبة إلى نجاة القابسي، التي اعتُقلت على خلفيّة نشاطها في الاتحاد العام التونسي للشغل في أوائل التسعينيات، يجب التركيز على الجانب التربوي ونقل الذاكرة بين الأجيال في عمليّة الكشف عن الحقيقة والاستماع إلى الشهادات. "يمكن أن يكون لهذا مساهمة في ترسيخ هذه الحقائق، وهذه التجارب في الذاكرة الجماعيّة وخاصة في ذاكرة للأجيال القادمة".⁶⁷

في إطار مسار العدالة الانتقاليّة، وفقًا للشهادات التي تم جمعها من خلال مقابلاتنا، لا تقتصر المطالبة بالحقيقة على المستوى الفردي. وتتوخى عمليّة العدالة الانتقاليّة، بناءً على هذه الحقيقة، إفساح المجال أمام المجتمع لاستعادة تاريخه وإعادة بناء علاقته بالدولة وببقية المجتمع. في هذا، وفقًا للخبراء الفاعلين في المسار فإن توجيه النظرة إلى الماضي يصنع مساحةً مشتركةً جديدة. وبحسب بابلو دي غريف، فإن التخلي عن عملية البحث عن الحقيقة قد يؤدي إلى تفاقم أوضاع الضحايا ومصير المجتمع التونسي، حيث أنّ الكشف عن الحقيقة شرطٌ أساسيٌّ لعدم التكرار.⁶⁸

وباختصار، تستند ضرورات البحث عن الحقيقة في سياق العدالة الانتقاليّة إلى ارتباط مفترض بين السرد الفردي والذاكرة الجماعيّة وكتابة التاريخ. فهي تنطوي على ارتباط بين الذاكرة الفرديّة والذاكرة الجماعيّة، تليها عمليّة بناء ذاكرة جماعيّة باستخدام أدوات مختلفة (أبرزها التذكّر). بعد ذلك، يتم تقييم القصة بناءً على هذه الذاكرة الجماعيّة.⁶⁹

روضة الغربي، ناشطة في مجال الحريّات الفرديّة والديمقراطيّة، تؤكد كيف يمكن لهذه الممارسة الفرديّة للذكرى أن تساهم في تصوّر الأمة لتاريخها.

"اضطرت إلى استعراض هذه الذكريات الأليمة في أكثر من مرّة، مثل تقديم شهادة عن مسيرة النضال في الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، في معهد تاريخ الحركة الوطنية ومع صحفيين مثل آن بونو في برنامجها Instantanés du Monde المخصص لتجارب سجن النساء حول العالم. هذا دون أن ننسى المرافعتين أمام محكمة أمن الدولة في آب/ أغسطس 1974 وتشرين الأول/أكتوبر 1975 وأخرى أمام الدائرة المتخصصة في كانون الأول/ ديسمبر 2019. ساعدتني هذه التجارب على اكتساب القدرة على التنظيم العقلاني للذاكرة وإتقان الانفعالات وجيشان العواطف

66 لقاء مع فرحاني.

67 لقاء مع قابسي.

68 لمزيد من المعلومات مراجعة: الملاحظات التي أبدتها المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، السيد بابلو دي غريف والمتعلّقة بالأحداث الأخيرة الخاصة بهيئة الحقيقة والكرامة المتوفرة على الموقع: <https://www.ohchr.org/fr/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23040&LangID=F>

69 مراجعة نسيم زين "مؤرخون تونسيون في مواجهة العدالة الانتقاليّة: في تشريح النزاع"، سنة المغرب، 385-394، 2021-2019.

المرتّب حتّمًا عن سرد الذكريات. تم استدعائي لجلسة الاستماع في هيئة الحقيقة والكرامة قبل 24 ساعة فقط من انعقادها، وكان من الضروري أن أكون مستعدةً لاستذكار مجريات ما حصل على مدى عقود من الزمن، بدقة واستقامة، دونما مغالاة أو انغماس في الميلودراما ولكن مع رغبة حاسمة في الكشف عن التعديّات على الحقوق واستنكارها، كل هذا تحت دائرة الضوء من البث الحي للجلسة".⁷⁰

ردًّا على سؤالنا بشأن مترّبات هذه اللقاءات والكشف عن الحقيقة، تجيب روضة:

"كانت اللقاءات/التصريحات ترمي في المقام الأول إلى الكشف عن صفحاتٍ طويلةٍ مخفيّةٍ من التاريخ الحديث لبلدنا، لإلغاء كلمة مكبوتة، وتزويد المؤرخ بعناصر التحليل وسبل البحث عن إنجازات الأمة - الدولة لجهة الشباب التونسي وعمل بورقيبة [...] وبهذا المعنى، أود أن أقول إنها ساهمت في طرح علامات استفهام بشأن التاريخ".⁷¹

ومع ذلك، فإن مبادرات إحياء الذاكرة لا تخلو من الجانب السياسي المتصل بالسياق المحتدم الذي تطوّرت فيه عمليّة العدالة الانتقاليّة. تستنكر شادية الجباري، ضحيّة انتهاكات حقوق الإنسان وزوجة سجين سابق، المفاوضات السياسيّة التي تحاول عرقلة أو وقف عمليّة الكشف عن الحقيقة. تقول: "اختفت حقوق الضحايا بسبب التلاعب السياسي. يسود شعورٌ عامٌ بخيبة الأمل".⁷²

بالإضافة إلى ذلك، تُظهر شهادات النساء الحاجة إلى التعبير عن القمع الذي تعرّضت له النساء في ظل الديكتاتورية من منظورٍ يأخذ في الاعتبار مكافحة عنف السلطة بشكلٍ عام. وهكذا بالنسبة لفرجال شرف الدين:

"يجب أن نعيد كتابة التاريخ من وجهة نظر نسويّة، [يجب] أن نسلط الضوء على قصص الناشطات ومسيرتهنّ، [و] في مواجهة الديكتاتورية. يجب أن نستمر حتى تكتمل العمليّة لما فيه خير الأجيال المستقبلية. لن تفخر بنا هذه الأجيال إذا تخلينا عن التزامنا".⁷³

وتضيف أنّه من تحديات العدالة الانتقاليّة الاعتراف بدور النساء ومساهمتهن. تدافع فرجال عن فكرة أنّ بناء ذاكرة جماعيّة تتعلق بالانتهاكات التي تتعرض لها المرأة لا يحلّ بديلاً عن إعادة كتابة تاريخ المرأة والحركات.

وعليه، هناك صلة بين الحاجة إلى الحقيقة من وجهة النظر الذاتيّة - خاصة للأفراد والضحايا - ولكن أيضاً الحاجة إلى الحقيقة بالنسبة إلى الأطر الاجتماعيّة التي يتم من خلالها السرد التاريخي الوطني وتُبنى بواسطتها الذاكرة الجماعيّة.

جديرٌ التنويه بأنّ علم الاجتماع كان مهتمّاً منذ النصف الثاني من القرن العشرين ببناء الذاكرة الجماعيّة وعلاقتها بالذاكرة الفرديّة، لا سيما بعد نشر كتاب موريس هالبواكس حول الأطر الاجتماعيّة للذاكرة. وقد جاء فيه: "ينشأ في الحياة الاجتماعيّة نوعٌ من البيئة الاصطناعيّة الخارجة عن كل هذه الأفكار الشخصيّة، ولكنها تحيط بها: زمان ومكان جماعيّان، وتاريخٌ

70 روضة غربي، لقاء إلكتروني مع ماهر حنين، 15 أيار/مايو 2021.

71 المرجع نفسه.

72 لقاء مع جباري

73 لقاء مع شرف الدين

جماعيٌّ. في مثل هذه الأطر، تجتمع أفكار الأفراد معًا، مما يفترض أن كل واحدٍ منا ينكفئ مؤقتًا عن طبيعته".⁷⁴

تُبنى الذاكرة الجماعية وتتطور ضمن الأطر الاجتماعية. وعليه لا تعود تظهر بمظهر مجموع من الذكريات الفردية، بل تصبح مرتبطة بشكل مباشر بسياق التذكر. يشارك أفراد ومؤسسات وهياكل أخرى في عملية التذكر هذه، مما يؤدي إلى التماسك في السرد المشترك. نحن لا نتذكر وحدنا، بل مع الآخرين. وهذا يجعل منظور العدالة الانتقالية أكثر إثارة للاهتمام بالنسبة للعلوم الاجتماعية، لأنه يفرض أدوات رسمية على الأطر الاجتماعية للذاكرة. إنَّ التعريف بمصطلح "الحقيقة" وفئات الضحايا والتاريخ الذي تشير إليه عناصر تؤثر في بناء الذاكرة الجماعية. وبالتالي، فإن النضال من أجل الذاكرة هو أيضًا نضال من أجل الاعتراف.

كتب تزيغتن تودوروف أنه من الضروري فهم مثالية الذكريات الصادمة والأليمة وأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تحويل الذاكرة إلى مشروع جماعي لإعادة بناء الهيكل المشترك.⁷⁵ "الفرد الذي يفشل في عملية الحداد، الذي لا يعترف بحقيقة خسارته، لينتزع نفسه من الصدمة المؤلمة التي عانى منها، والذي يستمر في عيش ماضيه بدلًا من دمجها في الحاضر، الذي تسيطر عليها الذاكرة من دون أن يكون قادرًا على استيعابها [...]، من الواضح أن هذا الفرد بأمر الحاجة لمن يُساعده إنه يحكم على نفسه قسرًا بضيق ميؤوس منه [...]".⁷⁶ في هذا الصدد، تأخذ المطالبة بالحقيقة وإعادة بناء الذاكرة مكانهما في التعريف بالعدالة. غالبًا ما يقتصر مفهوم العدالة على المساواة والحياد فيما يسمى بالقوانين العادلة ("العدالة الجنائية العمياء"، التي تقتصر أحيانًا بالقضايا الاجتماعية والعدالة التوزيعية)، إلا أن مفهوم العدالة يتخذ مع ذلك طابعًا عاطفيًا ورمزيًا وأخلاقيًا. وبالتالي فهو لصيق بالحياة العادية للناس.

وعليه، فإن القضايا والمعايير المتعددة لبناء الذاكرة الجماعية تجعل من الصعب للغاية وضع تدابير لتحقيقها.

تتمثل إجراءات حفظ الذاكرة الأكثر شيوعًا، وفقًا للأدبيات المتخصصة القائمة على "التجارب المقارنة" حول العالم بما يلي: الاعتذارات العامة، وإنشاء المتاحف والحدائق المخصصة لإحياء ذكرى الضحايا، وتنظيم أيام الذكرى، وتعميد شارع أو ساحة، والاحتفالات العامة، وإدخال تدريس التاريخ الحديث أو الحالي في المناهج الدراسية والأعمال والإنتاجات الفنية.

إن الاهتمام بالذاكرة، كجزء من التفكير في العدالة الانتقالية، يجعل من الممكن تسليط الضوء على النماذج المختلفة للعلوم الاجتماعية التي تدور حولها مفاهيم نادرًا ما يحددها الخبراء. من خلال مراعاة المقاربات المختلفة للحقيقة والعدالة والذاكرة، يمكن مقارنة الذاكرة الجماعية من منظور القضايا السياسية الضمنية.

74 هالبواكس، الكوادر الاجتماعية للذاكرة، 31.

75 تزيغتن تودوروف، الذاكرة وانتهاكاتها، 7 *Esprit*، رقم 193 (1993): 7-13.

76 المرجع نفسه

الاعتذار، الاعتراف والمصالحة الممكنة

في كثير من الأحيان، كما ذكرنا أعلاه، لا ينبغي حصر العدالة الانتقالية في الآليات القضائية، حتى لو لم يتم استبعاد هذه الأخيرة. إنها عملية وصفتها عالمة الاجتماع والعالمية السياسية ساندريين لوفران بأنها "مناهضة للقضاء"، بمعنى أنها لا تفي بمعايير العدالة العادية.⁷⁷ في الواقع، لا تعتبر العدالة العادية الضحايا على أنها الفاعل المركزي في المحاكمة، بل على أنها وسيلة للوصول إلى الحقيقة التي من شأنها أن تسمح بالحكم على المذنب. تهدف العدالة الانتقالية، بوصفها عدالة تصالحية، إلى أن تكون بديلاً عن العدالة الجنائية التي تعيد الضحايا إلى وسط الميدان.

لا تعتبر العدالة الانتقالية المسؤولية الجنائية للجلادين ثانويةً، بل كأحد أسس إرساء سيادة القانون. جدير التنويه أن إحدى الركائز الأربع للعدالة الانتقالية هي الحق في العدالة مع الحق في كشف الحقيقة، والحق في جبر الضرر، وضمان عدم التكرار.⁷⁸ لذلك، لا يكفي، في مبادئ مسار العدالة الانتقالية ذاتها، تحديد مسؤولية الجناة دونما الاستماع إلى أقولهم.

إن وجود الجناة ضروري لأن شهاداتهم تجعل من الممكن أيضاً الكشف عن الحقيقة المتصلة بعمل النظام الاستبدادي وبالتالي تحديد المسؤوليات على مستويات مختلفة: الفردية والجماعية ومسؤولية الأشخاص الاعتباريين ومسؤولية الأشخاص العامين. تتيح سلسلة المسؤولية هذه تتبّع كيفية تمكّن عنف الدولة من تطوير وتنظيم نفسه.

ينص القانون المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها في تونس في الفصل السادس منه على ما يلي: "تتمثل المساءلة والمحاسبة في مجموع الآليات التي تحول دون الإفلات من العقاب أو التقصي من المسؤولية".

وينص القانون في الفصل 15 منه على ما يلي: "تهدف المصالحة لتعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق العدالة والسلم الاجتماعية وبناء دولة القانون وإعادة ثقة المواطن في مؤسسات الدولة. ولا تعني المصالحة الإفلات من العقاب وعدم محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات".

أجمعت نتائج المقابلات على أنّ المكانة المركزية التي يحتلها، بنظر الضحايا، الاعتذار العلني والاعتراف بالانتهاكات المرتكبة بحقهم تملو على أي شكل من أشكال المصالحة.

خيرة المؤدب، سجينة سياسية سابقة في التسعينيات وناشطة حالية، تدرك المساهمة التي يمكن أن تحققها المصالحة:

"ال فشل في تحقيق مصالحة حقيقية أمر خطير لأن هذا يمكن أن يؤدي إلى خطابٍ سلبيٍّ يدعو إلى الإفلات من العقاب ولا يمنع العودة إلى نفس الانتهاكات. هناك ضحايا على استعدادٍ للمصالحة والعفو عن جلاذيتهم، ولكن هؤلاء لا يمثلون أبداً أمام المحكمة".⁷⁹

77 ساندريين لوفران، العدالة الانتقالية ليست مفهوماً، *Mouvements* 53، العدد 1 (2008)، 61-69.

78 مراجعة كورا أندريو، العدالة الانتقالية في رواندا على نمط إفريقيا الجنوبية، (489)، (Paris: Gallimard, 2012).

79 لقاء مع المؤدب.

اتسم المسار في تونس بغياب شبه ممنهج للمنسوب اليهم الاتهام ،الذين لم يمثلوا أمام الدوائر المختصة (غرف جنائية مختصة في العدالة الانتقالية) رغم استدعائهم. ما المعنى الذي يمكن أن يكون للمصالحة إذا لم تعترف الأطراف الرئيسية المعنية بالانتهاكات المرتكبة ضد الضحايا؟ علاوة على ذلك، ما الذي تعلمناه من النظام الاستبدادي وعنفه إذا لم يمثل الجلّادون في جلسات علانية؟ وتؤثر مسألة ظهور الجلّادين على جميع أركان العدالة الانتقالية لأنها تمنع تكرار الجرائم المرتكبة.

لا يمكن أن تحلّ المصالحة محلّ المحاكمة العادلة. يضع بول ريكور شرط طلب العفو في مواجهة طلب عدم مشروعية العفو الممنوح.⁸⁰ لا يمكن صدور قرار بالعفو وإنما يُطلب. وهذا هو ما ينقص السياق التونسي. تشرح روضة الغربي، ناشطة يسارية سابقة، مدافعة عن حقوق الإنسان وعضو في الرابطة التونسية لحقوق الإنسان ما يلي:

"إن العوائق والمقاومة التي تعترض مسار العدالة الانتقالية من قبل المؤسسات العامة وقطاعات واسعة من المجتمع المدني والتي يوردها تقرير هيئة الحقيقة والكرامة بالتفصيل، ما زالت قائمة في الوقت الحاضر وتندّر بخطر وقوع العدالة الانتقالية في اللامبالاة والنسيان. إن جميع مراحل المسار، المنصوص عليها في القانون والاتفاقيات الدولية، تم تجاوزها وإفشالها وتعتيمها. والتوصيات التي صدرت عن هيئة الحقيقة والكرامة لم تسفر عن شيء في غياب هيئة رقابة؛ لم يصدر أي حكم من قبل المحاكم المختصة ... **كل هذا يجعل من المستحيل الاعتقاد بأن الغالبية الصامتة من التونسيين تكيّفت مع الانتهاكات المتعددة التي سببتها الديكتاتورية وأن ساعة الغفران والمصالحة قد حانت**".⁸¹

وبالتالي، فإن تحويل مسار العدالة الانتقالية عندما كان من المفترض أن ينشئ المسار عقدًا اجتماعيًا جديدًا بين الدولة والمواطنين، كان له تأثير معاكس يتمثل في إثارة قدر أكبر من عدم الثقة تجاه المؤسسات الوطنية. إن غياب طلبات العفو وإنكار المسؤولية والإفلات من العقاب هو ما يمنع الضحايا والمجتمع ككل من "طي صفحة" الماضي. تحدث هذه المظالم في وقت لم يخل فيه المواطنون التونسيون بتوجيه انتقادات شديدة للمجال السياسي، الأمر الذي يجعل الأهداف التي حملتها العدالة الانتقالية محل اندثار.

هناك ارتباط مباشر بين التسامح والاعتراف. وفقًا لأكسل هونيث، فإن المطالبة بالاعتراف تقوم على ثلاثة مبادئ: المساواة التي بموجبها يجب أن يشعر كل شخص بنفس الحقوق التي يتمتع بها أقرانه، والتضامن من أجل الحفاظ على الشعور باحترام الذات؛ والمحبة التي تؤكد على العلاقات العاطفية التي تغذي العلاقات الإنسانية.⁸² تؤكد هاجر الصالحي أن الاعتذارات تلعب دورًا حاسمًا في إعادة التأهيل الفردي للضحايا: "النساء الضحايا يشعرن بخيبة أمل بسبب عدم وجود اعتذار. كانت توقعاتهن أعلى. تعبّر النساء عن فخر كبير بتجاربهن ويطلبن فقط الاعتراف، وكذلك عدم تكرار الانتهاكات على الأجيال القادمة".⁸³

80 ريكور، الذاكرة التاريخ، النسيان، 376.

81 لقاء مع غربي.

82 اندري برتين، "أكسيل هونيث، النضال من أجل الاعتراف"، ترجمة من الألمانية بقلم بيار روش، 99 *Revue Philosophique de Louvain*، العدد 1 (2001)، 135-139.

83 لقاء مع صالحي

وتؤكد علا بن نجمة من جهتها أنه على الرغم من حجم الانتهاكات، إلا أن العديد من الضحايا من النساء يفضّلن المصالحة بشرط طلب العفو. خلال المقابلة، روت تجربة ضحية واحدة على وجه الخصوص:

" تمكنت بعد فترةٍ من الزمن في مواصلة حياتها، تزوّجت وتابعت دراستها، ولكن دائماً في ظلّ متابعة طبيب نفسي. استدعت هيئة الحقيقة والكرامة المعتدي للمثول أمامها. عندما بدأ الأخير في البكاء وطلب العفو قبلت الضحية اعتذاره. لم يتم إحالة القضية إلى المحكمة. فالضحية تمتّعت بالقوة الأخلاقية لتسامح".⁸⁴

وهذا يدل على أنّ العدالة والمصالحة والاعتراف مترابطين.

في الختام، يتطلب ضمان عدم تكرار الانتهاكات وجود الجلايين ومشاركتهم الفعالة، سواء كفاعلين أو كشهود على النظام الاستبدادي. إن شهاداتهم واعترافهم بالانتهاكات التي ارتكبوها أمر أساسي للانتقال من تدابير العدالة الانتقالية إلى الهدف الأوسع الذي يطمح له المسار.

5

خاتمة

نختتم هذا التقرير، الذي يفتح أبواب التفكير والدراسة على مصراعَيْها، مما يجعل مساهمتنا محدودةً وغير مكتملة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الهدف في البداية تمثّل بالتركيز على الأساليب والآليات التي مكّنت الضحايا النساء من المشاركة في عمليّة العدالة الانتقاليّة في سياق تونس ما بعد حقبة الاستبداد. لقد أولينا اهتمامًا لتأثير هذه المشاركة أو عدمها في تصوّر الضحيّة وتقييمها لمسار العدالة الانتقاليّة وبشكل عام لعمليّة الانتقال الديمقراطيّ في تونس.

قمنا بتحليل خصوصيات التجربة التونسية من منظور النوع الاجتماعي وتوصّلنا إلى استنتاجات بناءً على شهادات الضحايا من النساء ورواياتهنّ.

والخلاصة أنّ العلاقة بالعدالة الانتقاليّة مزدوجة. تتأرجح بين الحماس وخيبة الأمل. فحتى لو كان المسار وطنيّ النطاق ومؤسسيًا، إلّا أنّ التجارب متنوّعة والتقييمات متباينة.

ومع ذلك، فإن إبراز دور المرأة في مواجهة الأنظمة السابقة وإسماع صوتها في حقبة ما بعد الاستبداد هو في حد ذاته خطوة حاسمة نحو النأي بالنفس عن نسوية الدولة واستغلال قضية المرأة في شعارات الحداثة وتميز "الاستثناء التونسي".

وعلى النحو نفسه، من خلال العودة إلى آليات إشراك وإقصاء المرأة من قبل الهيئات الرسميّة، ومن قبل هيئة الحقيقة والكرامة والمجتمع المدني، نستنتج أنّ مشاركة المرأة لم تكن كافية، وغالبًا ما كانت عرضة للاستغلال من قبل المجال السياسي المؤسسي.

ومع ذلك، وبفعل التغييرات التي طرأت منذ 25 تموز/يوليو 2021 في تونس، عندما أعلن الرئيس التونسي قيس سعيد حالة الطوارئ في البلاد بالإضافة إلى تدابير جذرية أخرى، يظلّ مآل العدالة الانتقاليّة منفتحًا على سيناريوهات مختلفة. هذا الإطار الجديد للتفكير والبحث في المسألة بتعقيدها يتجاوز بأشواط الملاحظات الواردة في تقريرنا، لكنّه يظل ضروريًا. اهتمامنا بالعدالة الانتقاليّة كظاهرةٍ سياسيّةٍ أكثر منه كظاهرةٍ معياريّةٍ، دونما التركيز على فعاليّة التطبيق وإنّما من خلال التركيز على تعامل كل الأطراف معه، يسمح بالوقوف على مجالات تفكيرٍ جديدةٍ وآفقٍ أوسعٍ للتحليل.

6

قائمة المراجع

6. قائمة المراجع

- أندريو، كورا، العدالة الانتقالية في رواندا على نمط إفريقيا الجنوبية، دار نشر غاليمار، 2012.
- باكلي زيسيتيل، سوزان، وستانلي، روث (محرران)، مقدمة: النوع الاجتماعي في العدالة الانتقالية، النوع الاجتماعي في العدالة الانتقالية، لندن، بالغراف ماكميلان، 2012، 1-37.
- بلحسين، ألفة، تونس: التعذيب الذي لا يسمعه أحد من بسمه بالي، جاستيس إنفو، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2018. <https://www.justiceinfo.net/fr/39082-tunisie-le-supplique-personne-n-entend-de-bessma-balii.html>
- بلحسين، ألفة، تونس: معينة مستعبدة من الطرابلسية تواجه أسياها السابقين. جاستيس إنفو، 16 تموز/يوليو 2020. <https://www.justiceinfo.net/fr/44922-tunisie-une-esclave-des-trabelsi-face-a-ses-anciens-maitres.html>
- بولتانسكي، لوك، الحب والعدالة كمهارات: ثلاث مقالات حول سوسيولوجيا العمل، 288-280، باريس، دار نشر ميتاي، 1990.
- بولتانسكي، لوك، يان داري، وماري آنجي شيلتز، La dénonciation، أعمال البحث في العلوم الاجتماعية 51، آذار/مارس 1984، 3-40.
- بيات، آصف، الحياة في السياسة: كيف يُغيّر الأشخاص العاديون الشرق الأوسط، ستانفورد، جامعة ستانفورد، 2009.
- بيرتين، أندريه، أكسل هونيث، النضال من أجل الاعتراف. ترجمه من الألمانية بقلم بيير روش [مراجعة]، مجلة لوفان الفلسفية 99، العدد 1 (2001): 135-139.
- تودوروف، تزيفتن، الذاكرة وانتهاكاتنا، اسبري 7، العدد 193، 1993، 7-13.
- التومي، خديجة، شتات، تونس، دار المها، 2011.
- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، قمع الانتفاضات الشعبية 2010-2011 قصص وشهادات. اي العدالة الانتقالية للمرأة؟ الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، تونس، 2011.
- دويتش، آنا، آثار التعذيب على الفرد والأسرة والمجتمع (عنوان مترجم). في الرعاية الشاملة لضحايا التعذيب في التقاضي. المساهمات النفسية والاجتماعية، بإدارة ليندا بيرون وغلوريانا اسبينوزا، 247-275. سان خوسي، المعهد الأمريكي الدولي لحقوق الإنسان، 2007.
- روبيو مارين، روث، النوع الاجتماعي للتعويضات: التسلسل الهرمي المقلق للنوع الاجتماعي لدى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان، كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2009.
- روس، فيونا س، الكلام والصمت: شهادات النساء في الأسابيع الخمسة الأولى من جلسات الاستماع العلنية للجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، في إعادة تشكيل العالم: العنف والمعاناة الاجتماعية والتعافي، إدارة فينا داس، آرثر كلينمات، مارغريت لوك، مامفيل رامفيلي وبامبلا رينولدز، 250-280، بيركلي، مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2020.

ريكلر، أنتوني، هل التعذيب اضطراب ما بعد الصدمة؟ (مترجم) في أفكار: حقوق الإنسان والصحة النفسية (مترجم) العدد 23، 1995، 9-13.

ريكور، بول، الذاكرة، التاريخ، النسيان، باريس: دار نشر سوي، 2000.

زغل، عبد القادر، مفهوم المجتمع المدني والانتقال إلى التعددية الحزبية، حولية أفريقيا الشمالية. 228-207، 1989.

زين، نسيم، مؤرخون تونسيون في مواجهة العدالة الانتقالية: في تشريح النزاع. سنة المغرب 2019، 385-394، 2021.

سكوت، جيمس، السيطرة وفن المقاومة، مقتطفات من خطاب التبعية، باريس، منشورات أمستردام، 2008. <http://journals.openedition.org/etudesrurales/9330>

العدالة الشاملة: كيف تشكل المرأة العدالة الانتقالية في تونس وكولومبيا، معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن، 2017.

العربي شويخة وإريك غوب، تاريخ تونس منذ الاستقلال، باريس، لا ديكوفيرت، 2015.

غراي، دوري، من يسمع صوتي اليوم؟: النساء الضحايا غير المباشرات في تونس، نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2018.

غسوس، نادية، صمت التاريخ (كنفلونس البحر الأبيض المتوسط)، *Confluences Méditerranée*، العدد 3، 2007، 60-39.

فاسين، ديديه وريشتمان، ريتشارد، إمبراطورية الصدمة: تحقيق في حالة الضحية، برينستون، 2007.

فانات، جان كلود، في اتساع مفهوم، في منشورات أنا بوزو، المجتمعات المدنية في العالم المسلم، باريس، لا ديكوفيرت، 2011.

فوكو، ميشال، *Le corps utopique, suivi de Les hétérotopies*، باريس، 2009، ليني (مترجم).

قانون أساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017 يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، <https://inkyfada.com/wpcontent/uploads/2020/10/Loi-organique-n%C2%B0-2017-58-du-11-ao%C3%BBt-2017.pdf>

القانون الأساسي 2013-53 بشأن إنشاء العدالة الانتقالية وتنظيمها (2013): <https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/SERIAL/95319/112171/F-313159060/TUN-95319.pdf>

لاتيه، ستيفان، من الحركات العاطفية إلى تعبئة العواطف. الأسباب/النظريات (مترجم)، العدد 2، 2015. <http://journals.openedition.org/teth/244>

لمام، محمد، الإدارة الاستبدادية للعدالة الانتقالية في تونس: مشاريع المصالحة الرئاسية. في العدالة والمصالحة في المغرب العربي بعد الثورة العربية، تحرير إيريك جوبي، 215-243. معهد بحوث المغرب العربي المعاصر، (IRMC Karthala، 2019).

لوفران، ساندرين، العدالة الانتقالية ليست مفهومًا، موفمان (مترجم) 53، العدد 1، 2008، 61-69.

ليرا، إيزابيث، *Psicología del miedo y conducta colectiva en Chile*. في علم النفس الاجتماعي للحرب: الصدمة والعلاج (مترجم)، تأطير، إغناسيو مارتين بارو، سان سلفادور، محررو جامعة كاليفورنيا، 1990، 22-25.

ليرا، إيزابيث وكاستيو، ماريا إيزابيل، *Psicología de la amenaza política y del miedo*، سانتياغو، معهد أمريكا اللاتينية للسلامة العقلية وحقوق الإنسان، 1991.

مرزوقي، نادية، المرحلة الانتقالية في تونس: من التسوية الديمقراطية إلى المصالحة القسرية، *Pouvoirs*، العدد 156، رقم 1، 2016، 83-94.

نقاش، جيلبار، كريستال، تونس، طبقات سلامبو، 1982.

هابرماس، يورغن، القانون والديمقراطية، غاليمار، 1997.

هالبواكس، موريس، الكوادر الاجتماعية للذاكرة، مجموعة التاريخ، باريس، ألبين ميشال، 1994.

هيبو، بياتريس، قوة الطاعة: الاقتصاد السياسي للقمع في تونس، باريس، لا ديكوفرت/ نسخة استثنائية، 2006.

هيئة الحقيقة والكرامة الدليل العام للإجراءات 2014.

وينشتاين، يوجينيا وليرا، إيزابيث، التعذيب، في الصدمة، الحزن والتعذيب (مترجم)، بإدارة يوجينيا وينشتاين وإيزابيث ليلا وم. روخاس، 33-91. سانتياغو: FASIC-Editorial Interamericana، 1987.

7

مقابلات

7. مقابلات

1. ابتهاج عبد اللطيف، مقابلة إلكترونية مع ماهر حنين، 19 آذار/مارس 2021.
2. حميدة عجنقي، مقابلة مع ماهر حنين، تونس، 24 تموز/يوليو 2020.
3. ليلى البجاوي، مقابلة مع ماهر حنين، تونس 24 تموز/يوليو، 2020.
4. علا بن نجمة، مقابلة عبر الإنترنت مع ماهر حنين، 11 آذار/مارس 2021.
5. فريال شرف الدين مقابلة إلكترونية مع ماهر حنين، 26 نيسان/أبريل 2021.
6. زينب الشارني، مقابلة مع ماهر حنين، تونس، 9 أيلول/سبتمبر 2020.
7. هادية دنغزلي جراد، مقابلة مع ماهر حنين، تونس 18 أيلول/سبتمبر 2020.
8. لمياء فرحاني، مقابلة عبر الإنترنت مع ماهر حنين، 29 آذار/مارس 2021.
9. نجاة قابسي، مقابلة عبر الإنترنت مع ماهر حنين، 22 تموز/يوليو 2020.
10. روضة غربي، مقابلة إلكترونية مع ماهر حنين، 15 أيار/مايو 2021.
11. أمل همامي، مقابلة إلكترونية مع ماهر حنين، 6 نيسان/أبريل 2021.
12. شادية جباري، مقابلة عبر الإنترنت مع ماهر حنين، 22 آذار/مارس 2021.
13. سليمة قبايلي، لقاءات إلكترونية عديدة مع ماهر حنين.
14. خيرة المؤدب، مقابلة عبر الإنترنت مع ماهر حنين، 17 أيلول/سبتمبر 2020.
15. درة الميغري، مقابلة/إلكترونية مع ماهر حنين، 25 آذار/مارس 2021.
16. هاجر صالح، مقابلة مع ماهر حنين، تونس، 30 آذار/مارس 2021.
17. سعيدة الصغير، مقابلة/إلكترونية مع ماهر حنين، 18 آذار/مارس 2021.
18. ليلى تميمي، مقابلة مع ماهر حنين، تونس، 30 آذار/مارس 2021.

تم إعداد هذا التقرير بدعم من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية.

